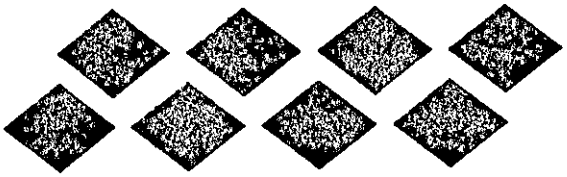

الفساد والكوارث في مصر
دراسة تحليلية وميدانية
لكارثة العبارة السلام ٩٨

د. السيد عوض على عيسى
رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب بقنا

الفساد والكوارث في مصر: دراسة تحليلية وميدانية لكارثة العبارة السلام ٩٨

د. السيد عوض علي عيسى

مقدمـــــــــة

في موضوع الدراسة

اشتهرت مصر كأول دولة في تاريخ البشرية ببناء السفن المتينة التـي تجـوب البحار والمحيطات، وخير شاهد على ذلك، تلك البعثة البحريـة التـي أرسـلتها الملكـة "حتشبسوت" إلى بلاد بونت في عام ١٤٩٥ ق.م (أنور عبد العلـيم، ١٩٧٩، ١٥-١٦)، والتي تعد أقدم الرحلات التاريخية على الإطلاق ، حين أبحر صوب جنوب مصر، أسـطول مكون من خمسة مراكب، على متن كل مركب، واحد وثلاثـون فـرداً (حـسين فهـيم ، ١٩٨٦ ، ٣٤) ،وبعد هذا أصبحت مصر، من خلال رجال الأعمال والنخبة السياسية فـي مصر تشتري العبارات الأوروبية المتهالكة، التي انتهت صلاحيتها، والتي كانت تـستخدم في نقل البضائع والحيوانات الأوروبية، وذلك لاستخدامها في رحلات الإنـسان المـصري حاملة لأعلام الـدول، التي لا يعترف بشهادتها البحرية كـ "بنما" و"جورجيـا" و"كوريـا الشمالية" ، حيث يتم شـراء هذه الشهادات، وهم يعلمون تماماً أن هذه العبـارات مآلهـا الغرق . لذا فإن كارثة العبارة السلام ٩٨ ، التـي وقعـت فـي صـباح يـوم الجمعـة ٢٠٠٦/٢/٣م ، تعد كارثة بكل المقاييس ، حيث إن جميع محافظات مصر – فيمـا عـدا ثلاث محافظات فحسب هي؛ مطروح، وسيناء الشمالية، وسيناء الجنوبية – بالإضافة إلى بعض الجنسيات الأخرى العربية والأجنبية ، قد عانت من آثار هذه الكارثة . كما أن هـذه الكارثة تعد بمنزلة شكل من أشكال جرائم الدولة في انتهاك حقوق الإنسان ، حيـث إنهـا إفراز طبيعي لفساد الدولة وإهمال الحكومة ، فقد كشفت هذه الكارثة عن أن هناك العديـد من مظاهر الفساد، التي يقوم بها بعض رجال الأعمال والنخبة السياسية، مستغلين بعض ثغرات القانون ،ومن ثَمَّ فهناك ترابط مؤسسي بين قطاعات المجتمع في احتواء الفـساد، والحفاظ عليه، بل وازدهاره . فالفساد لا يحدث من فراغ، ولا بشكل عـشوائي ، ولكنـه يحدث من خلال حسابات دقيقة لكل الأطراف المشتركة في هذه الكارثة ، فكل جهة تحاول تحقيق أقصى منفعة ممكنة ، ويبدو أن كثرة القوانين تؤدي إلى زيادة ثغراتهـا وسـهولة مخالفتها ، فكثرة القوانين من أهم البواعث للفساد، حيث إن الفساد في أبسط معانيه، هو إساءة استخدام السلطة من أجل تحقيق منفعة خاصة، أو استخدام مفهوم للمصلحة العامة كإطار تخفي داخله مصلحتها الخاصة ، وإحكام سيطرتها علي المجتمع ، ومن ثم يـصبح مفهوم المصلحة العامة مجرد أداة لتزييف وَعْي أفراد المجتمع، بهدف تحقيـق مـصالح خاصة تحـت ستـار المصلحة العامة(محمـد البـدوي ، ١٩٩٨ ، ٦٤ – ٦٥) . كمـا

كشفت هذه الكارثة أيضاً عن أن هناك ممارسات اقتصادية سرية، يمكن أن يطلق عليها "الاقتصاد الأسود" Black Economy ، والذي يؤدي دوراً سلبياً في التأثير على العمليات الاقتصادية في المجتمع ، وإذا كان للفساد، طبقاً لمفهوم الرأي العام، ثلاثة أوجه، كما عرضها هايدنهايمر Heidenheimer (أيف ميني ، ١٩٩٦ ، ١٢- ١٣، ومحمد البدوي ١٩٩٨، ٧٣) هي- الأبيض، أي تلك الممارسات التي ينظر إليها كل من الصفوة والعامة على أنه يمكن التغاضي عنها، ولا تستحق العقاب؛ كالقيام بتحصيل رسوم معينة دون الحصول على تصريح مسبق ، والفساد الرمادي، أي تلك الممارسات التي لا تلقي إجماعاً ما، بين الصفوة والعامة على وصفها بالفساد، كالرشوة " شيء لزوم الشيء" . فى حين ينظر إليها البعض الآخر على أنها سلوك فاسد ينبغي استئصاله . والفساد الأسود، أي تلك الممارسات التي يحكم عليها بالفساد من قبل الصفوة والعامة ، وينبغي التخلص منها ومعاقبة من يقومون بها كتجارة المخدرات ، وأعمال الجاسوسية لحساب دولة أخري – فإن هذه الكارثة تدخل ضمن ما يطلق عليها الفساد الأسود ، حيث إن الاطلاع على أبعاد الكارثة من ناحية، وتقرير لجنة تقصي الحقائق، من ناحية أخري، يشير إلى أنها تتضمن العديد من الجرائم، منها جرائم النصب والاحتيال ، وجرائم الاستيلاء على أراضي الدولة ، وجرائم الرشوة ، وجرائم احتكار الملاحة البحرية ، وجرائم استغلال ثغرات القانون، وغيرها من الجرائم .

والكوارث بشكل عام تضعف قدرة الناس على التعامل مع الظروف السيئة ، حيث تفقدهم الحد الأدنى من ضروريات المعيشة ، بل وتفقد حياتهم وممتلكاتهم (Erikson , 1994) ، فضلاً عن أن أجهزة الدولة لا تستجيب، في إعطاء الأولوية القصوى للمتضررين من الكوارث ، وإذا كانت الكوارث لا تميز بين الأغنياء والفقراء ، فإن الأغنياء أقل عرضة لمعظم الكوارث من الفقراء ، فالأغنياء يمكنهم حماية أنفسهم حتى في حالة الكوارث الطبيعية؛ كالزلازل ، فهم يستطيعون تحمل نفقات تشييد المباني . وعلى الرغم من أن الكوارث تقتل البشر وتدمر الممتلكات ، فإن أغلب الناس لا تدرك أن الكوارث يترتب عليها أضرارٌ خطيرة للمجتمع الإنساني (علي عبد الرازق ، ٢٠٠٩) .

ولقد أثارت كارثة العبارة السلام ٩٨، اهتمام الباحث وانتباهه، وشغلته منذ لحظة وقوعها، وحتى كتابة التقرير النهائي للدراسة ، خاصة أن مؤسسة الهلال الأحمر بقنا ، قامت بتكليف الباحث بالإشراف على عدد من الأخصائيين الاجتماعيين بوزارة التضامن الاجتماعي، لإعداد تقرير عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأسر ضحايا العبارة السلام ٩٨ –وكم سأل الباحث نفسه عن كيفية وقوع هذه الكارثة ، وما الجهات المسئولة عن وقوعها؟ ، وما الأمور التي كشف عنها تقرير لجنة تقصي الحقائق المتعلق بهذه الكارثة ، وكيفية التناول القانوني والقضائي لها ، وما حجم الضحايا ؟، وما جنسياتهم؟ ، وما حجم الضحايا المصريين؟ ، وما

حجم الضحايا في محافظة قنا؟ ، وما حجم إعالتهم؟، ومَنْ هم الأشخاص الذين يتولون الرعاية والإنفاق علي مَنْ كان يعولهم الضحايا؟ ، وما احتياجات أُسَر الضحايا؟ .

ويأمل الباحث أن تكشف هذه الدراسة عن أوجه الخلل البنائي في المجتمع المصري، الذي ما زال يمثل تربة خصبة لنمو العصابات الإجرامية علي كافة المستويات، سواء في القمة أو في القاع من ناحية ، أو قِبَل القوى المحلية الداخلية أو الخارجية، من ناحية أخري ، كما يأمل الباحث أن تلفت هذه الدراسة الأنظار، إلي أن هذه الكارثة هي إفراز طبيعي للفساد السياسي في مصر ، وأن الطريق الوحيد لمواجهتها، يتمثل في تنسيق الجهود بين الأجهزة العلمية والبحثية والسياسية والإعلامية والأمنية والقضائية والدينية والتربوية ... الخ ، كما تترتب علي هذه الكارثة العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية ، ولتحقيق ذلك اشتملت هذه الدراسة، على ثلاثة محاور رئيسية ، تضمنت الإطار النظري، والبناء المنهجي ، ووَصْف البيانات وتحليلها ومناقشتها .

أولا : الإطار النظري للدراسة

يتناول الإطار النظري للدراسة الموضوعات الآتية :

١- أنواع الكوارث.
٢- دور الظروف الاجتماعية في مواجهة الكوارث.
٣- الفساد كظاهرة اجتماعية .
٤- النظريات المفسرة للفساد .
٥- الدراسات السابقة .

(١) أنواع الكوارث

يري اريكسون Erikson أن هناك ثلاثة أنواع من الكوارث هي (Erikson, 2007) :

أ- الكوارث الطبيعية Natural Disasters

وهي تلك الكوارث التي تمثل الجانب المظلم والوجه العنيف للطبيعة ؛ لما لها من قوة تدميرية هائلة، تسبب دماراً لكل شيء؛ كالزلازل والبراكين والفيضانات والعواصف والجفاف والانزلاقات الأرضية والانهيارات الجليدية ... إلخ .

ب- الكوارث التكنولوجية Technological Disasters

هي تلك الكوارث التي تحدث تحت تأثير الأفعال المباشرة أو غير المباشرة للإنسان، والتي تتسم بالإهمال واللامبالاة أو أخطاء في التشغيل أو عدم الصيانة؛ كمخاطر الحر المختلفة والمخاطر الكهربائية والميكانيكية والكيميائية والبترولية والتخزين والانفجارات والتلوث الذري وتلوث البيئة (جمال صالح ، ٢٠٠٢ ، ١٦-١٧) .

ج- الكوارث المتعمدة Intentional Disasters

هي تلك الكوارث الناتجة عن الأفعال المتعمدة لجماعة منظمة أو أكثر، بهدف إيذاء الآخرين، كأعمال الشغب والخروب والإبادة الجماعية .

(٢) دور الظروف الاجتماعية في مواجهة الكوارث

إن الكوارث لم تتوقف منذ بدء الخليقة ، وفي كافة أنحاء العالم ، ولا يمكننا،في الواقع، الحيلولة دون وقوع حوادث؛ كالزلازل والأعاصير، ولكن في وسعنا الحد من احتمال تحولها إلي كارثة ، فقد استوعبت دول العالم المتقدمة كيفية مواجهة مثل هذه الحوادث ، فأسست هيئات ضخمة للإغاثة، تتوقع حدوث الكوارث بأنواعها , وتقوم بالتدريب علي كيفية التعامل معها علي أسس علمية ، وباستخدام أحدث وسائل التقنية ، وتهرع إلي أماكن النكبات في أسرع وقت لتقلل من آثار الدمار . أما الأخطر من الكوارث الطبيعية،فهو ما يسبّبه الإنسان لأخيه الإنسان من محَن تحوّل حياته إلي جحيم متواصل، وذلك في ظل الأنظمة الفاشية والديكتاتوريات،والجماعات الإرهابية التي تنشر أفكاراً عقيمة، تشل عقول العامة وتعطل نمو المجتمع ، وتشير العديد من الدوريات التي تتناول موضوع الكوارث ، أن الكوارث أمر لا يمكن تجنبه، في ضوء المحتوي التاريخي، إلا أن القدرة علي مواجهة الكوارث ، والتخفيف من حدتها، هي التي تختلف من مجتمع إلي آخر، طبقاً للبنية التحتية والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية (Rajan , 2002 , 237) .

فدرجة الكثافة أو الشدة، التي تكون عليها أية كارثة ترتبط غالباً بأفعال الإنسان ومؤثراته هو ، والتحولات التي قام بصنعها ، والتعديلات التي أضافها إلي البيئة ، ففي حالات يمكن خفض شدة الكارثة إلي الصفر ، أي يتم كبحها وتحييدها إلي نقطة ما، يمكن أن تصبح عندها من الناحية العملية، واقعة تحت التحكم التام (سامية محمد جابر ، ١٩٩٦ ، ١٣٣) ،حيث يقول "فرنك كلوز" إن أكثر الأشياء خطورة في عالمنا، تتمثل في البشر أنفسهم، فنحن غالباً في فترة حاسمة ، حيث ينبغي أن نرتفع بوضعنا الأخلاقي، ليتوافق مع نمونا العلمي التكنولوجي الذي يتزايد سريعاً ، علينا أن نسرع الخطي نحو مواجهة تحدّي أخلاقنا ، وأن نبدأ في مواجهة الأخطار التي نصنعها بأنفسنا، بقدر أكبر من المسئولية والسرعة ، فإن لم نفعل ، فسوف نستيقظ ذات صباح، لنجد أننا لسنا هنا (فرنك كلوز ، ٢٠٠٥ ، ٣١٦ – ٣١٧) ، فالضرر الاجتماعي كما يقول "إيريكسون" يصبح أكثر خطورة، حينما تكون الكارثة ناتجة بسبب أفعال الناس الآخرين ، حيث الإهمال واللامبالاة .ويبدو ذلك واضحاً، مثلاً في تعمُّد البعض إيذاء البعض الآخر، كما في حالة الإبادة الجماعية في يوغوسلافيا، في الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥م ، حيث إن

هؤلاء الذين سيبقون علي قيد الحياة، يفقدون بشكل نمطي ثقتهم في الآخرين، إلي درجة رغبتهم الجادة في إبادتهم من الوجود (Erikson, 2007).

لقد كان الناس في الماضي، وحتى وقت حديث في بعض الأماكن، ينظرون إلي الكوارث، باعتبارها عقاباً سماوياً علي ما ارتكبه البشر من فسوق وفجور وأعمال لا أخلاقية ، فالفيضانات الخطيرة في العهود القديمة كانت توصف علي أنها أفعال إلهية ، ولكن البحث العلمي أتاح لنا بشكل متزايد فهم الأسباب الطبيعية للكوارث، وخاصة الظروف الاجتماعية التي تعمق أو تحد من آثارها ؛ ولذا فإنه لكي نحد من تأثير الكوارث ، فإنه يجب علينا التخفيف من حدة الظروف الاجتماعية التي تعظم وتزيد من تأثير الكارثة ، ففي حالة كون البشر علي قدر من الوعي والمسئولية بالنسبة لتلك الظروف الاجتماعية ، فإن البشر قادرون علي التخفيف من حدة الكوارث ، فإذا كانت الزلازل تدمر المنازل التي تكون علي قدر من الإهمال ، فإنه يمكننا بناء منازل قادرة علي مواجهة مخاطر الزلازل . فنحن ربما لا نستطيع أن نفعل شيئاً تجاه الطقس والأسباب الطبيعية للكوارث ، إلا أننا يمكن أن نقوم بقدر هائل – إذا أردنا ذلك – نحو الظروف الاجتماعية التي تجعل الكوارث أكثر شؤماً (Ember & Ember , 2004 , 325) فمنذ عام ١٩٧٠م بدأت اليابان، علي سبيل المثال، في بناء ناطحات سحاب قادرة علي مواجهة زلازل، حتى تلك التي تبلغ شدتها ثماني درجات (جمال صالح ، ٢٠٠٢ ، ٤٠). وعلي أية حال، كما يقول "عاطف غيث" إن الإنسان قادر علي مواجهة الكوارث والتخلص منها ، فقد ولّي العصر الذي كان يتم فيه تفسير أزمات الإنسان في ضوء القدرية والأرواح الشريرة وفقر البيئة ، كما ولّي العصر الذي كان فيه الإنسان ينظر إلي المشكلة الاجتماعية نظرة سلبية، حيث كان يخول المشكلة إلي فكرة لا يمكن السيطرة عليها أو الإمساك بها، فيركن إلي الاستسلام والشكوى وندب سوء الحظ (محمد عاطف غيث وإسماعيل سعد ، ١٩٩٠، ٦٦ – ٦٧).

فالحوادث الطبيعية؛ كالفيضانات والتيارات الهوائية والزلازل، تعد ابتلاءات ومصائب عادية ، ولكنها ليست دائماً خارج نطاق الضبط والتحكم البشري ، كما أن آثارها يمكن للإنسان أن يتحكم فيها (Aptekar , 1994 , 28)، ومثل هذه الحوادث تطلق عليها نكبات وطوارئ، حينما يكون تأثيرها علي عدد محدود من البشر. ولكن يطلق عليها كوارث ، عندما يترتب عليها ضرر لعدد كبير من الناس ولمساحات أكثر اتساعاً . فالحوادث الطبيعية تتحول إلي كوارث تحت تأثير الظروف والعوامل الاجتماعية ، فمثلاً في حالة معيشة الناس في منازل مصممة لمقاومة الزلازل ، هنا يكون أثر الزلزال محدوداً ، فتأثير الكوارث الطبيعية قد تكون ضخمة أو بسيطة علي الحياة البشرية، وأن ذلك يعتمد علي الظروف والعوامل الاجتماعية فالكوارث الطبيعية تعد مشكلات اجتماعية ، وأن المشكلات لها أسباب اجتماعية وحلول اجتماعية ممكنة . ففي عام ١٩٧٦م وقع زلزال في الصين ترتب عليه مقتل ٢٥٠ ألف مواطن ، وذلك بسبب أن الناس كانت تقيم في منازل غير مصممة لمقاومة الزلازل ، في حين

أن الزلزال الذي وقع في عام ١٩٨٩م في كاليفورنيا لم يقتل إلا ٦٥ مواطناً فقط . وعلي الرغم من أن العاصفة النارية لأوكلاند Oakland Firestorm لا تصنف بشكل أساسي ضمن الكوارث التكنولوجية ، فإن تأثيرها المدمر وغير المتوقع ، قد انبثق في الأساس عن الخلل التكنولوجي، وأن هذه العاصفة النارية محصلة لدرجات متعددة ومتباينة من التدخل البشري المباشر في البيئة والإخلال بمنظوماتها. ويبدو ذلك علي سبيل المثال في نمط المواد المستخدمة في عملية البناء، والتي ضاعفت من التأثير المباشر للظواهر الطبيعية (Hoffman، 2002 , 135) . كما تتأثر الفيضانات Floods بالظروف الاجتماعية ، حيث تحدث الأمطار نتيجة اجتياح كميات هائلة من الماء للأراضي، تبعاً للأمطار الغزيرة (السيول) أو ارتفاع منسوب المياه في الأنهار أو البحار أو المحيطات . وفي عام ١٩٣١م، أدي الفيضان في نهر هانج بالصين إلي قتل أربعة ملايين مواطن تقريباً. وربما كان هذا الفيضان هو الأسوأ في تاريخ الفيضانات في العالم، لأنه أدى إلي هذا الحجم الهائل من القتلى(Ember & Ember , 2004 , 323 -324) .ومع ذلك فإن الكوارث المترتبة علي الفيضانات يمكن الحد منها في حالة الاستعداد لمواجهتها، وذلك من خلال إقامة السدود والأهوسة، خاصة بالنسبة للمدن الساحلية ، وإنشاء الخزانات لمواجهة تسهيل سيلان المياه ، ونشر الوعي بين المواطنين.(جمال صالح ، ٢٠٠٢، ٥٤ – ٥٥).

وتؤدي المجاعات والحوادث العارضة في حياتنا اليومية إلي الموت جوعاً، وغالباً ما يكون ذلك تحت تأثير حوادث طبيعية، كالجفاف الخطير أو الأعاصير المصحوبة بالأمطار والرعد والبرق التي تدمر المحاصيل والأشجار والنباتات، ومع ذلك فإن مثل هذه المجاعات يمكن تجنبها والحد منها، من خلال عملية التعاون التبادلي بين الحكومات والأهالي، حيث اكتشف الباحثون أن الناس عادة ما يتغلبون علي المجاعات، من خلال الحصول علي المساعدات من الأقارب والأصدقاء والجيران ، أو من خلال اللجوء إلي استخدام أطعمة أقل جودة ، كما أن المجاعات التي تحدث تحت تأثير الطقس السيئ والجفاف والحروب الأهلية، تؤدي إلي مساهمة العديد من الدول والمنظمات في إرسال المعونات، كما حدث في أثيوبيا والسودان ، وغالباً ما تكون المجاعات ناتجة عن ظروف اجتماعية ، فَمَنْ هؤلاء الذين لهم الحق في أن تقدم إليهم تلك المعونات ؟ وَمَنْ هؤلاء الذين لديهم أطعمة أكثر لكي يوزعوها ويقسموها علي هؤلاء الذين ليست لديهم تلك الأطعمة؟ (Mellor & Cavian 1987, 539 – 544). وتشير إحدى الدراسات الثقافية المقارنة إلي أن المجتمعات التي تدافع عن الملكية الفردية، تكون أكثر معاناة وتأثراً بالمجاعات ، ومع ذلك فإن المساعدات الدولية والحكومية يمكن أن تقلل من مخاطر المجاعة (Dirks, 1993 , 29) . وعلي أية حال فإن الإعانات التي تقدمها الحكومات، لا يحصل عليها غالباً مَنْ هم أكثر احتياجاً ، ففي الهند،

علي سبيل المثال، قدمت الحكومة المركزية مساعدات في أوقات الجفاف للحد من مخاطر المجاعة، إلا أن هذه المساعدات لا يتم توزيعها بشكل عادل ، حيث إن عملية التوزيع ترتبط بمحاكات طبقية ترتبط بالنوع والنواحي الإجتماعية الأخرى ، فالأشخاص الذين ينتمون إلي صفوة القوم، يحصلون علي كافة احتياجاتهم من الإعانة ، في حين أن الأشخاص الذين ينتمون إلي الطبقات الدنيا لا يحصلون علي أدنى احتياجاتهم ويتعرضون للمعاناة ، بل إنه داخل العائلة الواحدة هناك تحيز ضد النساء؛ خاصة الفتيات الصغار والنساء كبار السن، حيث يحصلن علي طعام أقل ، فمن الطبيعي أنه في أوقات المجاعات يكون الفقراء وذوو الطبقات الدنيا هم الأكثر احتمالاً للتعرّض للموت (Torry, 1989 , 125 – 160).

(٣) الفساد كظاهرة اجتماعية

لا يمكن للبشرية أن تنمو وترقي ، إلا إذا حاربت الفساد وقضت عليه ، حيث إن الفساد يمثل تهديداً لشرعية ونزاهة النظام الاجتماعي واستقراره ، فالدولة حينما تحارب الفساد تحافظ علي هيبة النظام بأكمله؛ لأن انتشار جرائم الفساد يقوّض أركان الدولة . وتؤكد حضارات الشرق الأدنى علي قيمة العدالة والمساواة ، فلقد كان قانون أحمس لطهارة الوظيفة العامة، يفرض علي كل مَنْ يتصدي لعمل عام ، أن يبرهن أنه يعيش عيشه شريفة ، وإلا عوقب بالموت (سهير عبد المنعم ، ٢٠٠٣ ، ١٠٧٣) . كما وضع أفلاطون تصورًا لجمهورية فاضلة لا فساد فيها، عندما قال: إن علي العاملين في الأمة أن يقدموا خدماتهم، دون تقبل هدايا مقابل ذلك ، وإن من أصعب الأمور أن يكون للمرء رأيٌ في الأمور، ثم يلتزم بهذا الرأي ، وإن الطريق المضمون للمرء، والذي يجب أن يسلكه،هو تقديم فروض الطاعة والولاء للقانون الذي يأمرنا بألاّ نقدم الخدمات مقابل الهدايا ، كما يري ابن خلدون أن أساس الفساد هو الولع بالحياة العمرانية المترفة بين أفراد الطبقة الحاكمة ، حيث يلجأ هؤلاء الأفراد إلي الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي تتطلبها الحياة المترفة (رمضان السنوسي، وعبد السلام الدويني ، ٢٠٠٦ ، ٥٤ – ٥٥) .

والفساد ظاهرة اجتماعية لا يمكن تفسيرها، بعيداً عن السياق الاجتماعي العام من ناحية ، ومدي تداخلها وتشابكها مع ظواهر اجتماعية متنوعة، من ناحية أخري ، كما أن الفساد بوصفه ظاهرة اجتماعية، له من الخصوصية ما يميزه عن باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى، فإذا كانت الظواهر الاجتماعية، أوغالبيتها علي الأقل، يمكن دراستها بطريقة كمية ، وإقامة الدليل الواقعي عليها ، إلا أن القضايا التي تدور حول الفساد، لا يمكن إقامة الدليل الفعلي أو الإحصائي عليها ، وعلي الرغم من وجود بعض الإحصائيات والتقارير التي تصدرها المحاكم في كافة المجتمعات عن الفساد ، فإن المواجهة العملية

للتعامل مع هذه الإحصائيات لا يلقي الضوء بشكل واقعي حول ظاهرة الفساد(محمد عاطف غيث،١٩٨٩،١١٣)، حيث إن العديد من القضايا المتعلقة بالفساد يتم تجاهلها بشكل متعمد خاصة إذا كانت تخص أحد كبار رجال السلطة ، فشبكة العلاقات والمصالح التي يرتبط بها الأفراد من ذوي الياقات البيضاء، تقف وراء عدم تسجيلها في إحصاءات الشرطة ، بل وعرقلة اتخاذ إجراءات ضدها في المحاكم (إدوين سذرلاند ودونالد كيرس ، ١٩٦٨ ، ٥١ – ٥٢) . فالفساد في النظم الاستبدادية يظل محجوبًا؛ لأنه فساد سلطة ، فالفساد في مثل هذه المجتمعات يصبح نمط حياة ، حيث إن المجتمع ككل أصبح فاسدًا ، والفساد ظاهرة انحرافية تنتهك قواعد ونظم الحياة في المجتمع وتثير ردود أفعال اجتماعية رافضة ورادعة، فالفساد في بعده الاجتماعي يعني السعي لانتهاز الفرص للحصول علي خدمة أو منفعة عن طريق التحايل علي القواعد والشروط (رمضان السنوسي، وعبد السلام الدويبي، ٢٠٠٦ ، ٢٢) .

ويعد الفساد مشكلة لمختلف المجتمعات وعلي مر التاريخ ، وإن اختلفت أبعاده من مجتمع لآخر ، ومن فترة زمنية لأخرى ، وإن تركز في فترات التغير السريعة والمتلاحقة لتزداد في البلدان النامية التي لا تستطيع أنظمتها أن تستوعبه وتبرزه ، ومن ثم يصعب التحكم فيه وتجاوزه مما يهدر قدرات تلك البلدان التي هي بطبيعتها نادرة (سهير عبد المنعم ، ٢٠٠٣ ، ١٠٧٤) . والفساد من تراث النظم الشمولية يترعرع في ظلها ، وينكشف ويتعري ويموت في النظم الديمقراطية المفتوحة ، وليس الفساد سرقة أموال فحسب ، ولكنه أسلوب في الحكم وفي الاستخلاف والتوريث والتعيين والترقية ، حيث إن مثل هذه الأمور تعتمد علي معيار المحسوبية والواسطة والقرابة ، وتجدر الإشارة إلى أن الإخفاق الديمقراطي يؤدي آلياً إلي انتعاش الفساد وازدهاره ، وليس الفساد مقصوراً علي ما يلحق المال العام من تخريب واتلاف وتبديد ، ولكنه يعمل في الوقت نفسه علي تدمير مصفوفة طويلة من القيم والمثاليات؛ قيم الانجاز والعمل والطموح والولاء للوطن وللمؤسسة وليس للشخص (محمد الجوهري ، د.ت ، ٥٣) . ويشير كولن ليز إلي أن من أسباب الفساد في المجتمعات النامية ضعف فكرة المصلحة القومية والعامة وتقديس المصالح الخاصة ، وتدني مستوي معيشة الموظف بما يتيح له الحصول علي مزايا كثيرة عن طريق الرشوة وتواضع العقاب ، فالفساد مرتبط باللامساواة ، وعدم مقاومة انتهاك القوانين ، وعدم تنفيذ القوانين ، خاصة أن رجال الشرطة أنفسهم غير معصومين من الفساد (محمد عبد الله أبو علي، ١٩٧٤م ، ٣٩٩– ٣٩٨) . وهناك فساد عام ، وفساد خاص ، والفساد العام يمثل استقطاعاً مباشراً من مال عام، ويبدو في جرائم الاختلاس والاستيلاء . أما الفساد الخاص فهو يمثل استقطاعاً من مال خاص، ويبدو في جرائم الرشوة والاتجار بالنفوذ والتربح . وهناك فساد كبير وفساد صغير . والفساد الكبير يقصد به فساد كبار المسئولين ، أما الفساد الصغير فيقصد

به فساد صغار الموظفين ويطلق عليه الفساد الإداري (سهير عبد المنعم ، ٢٠٠٣ ، ١٠٧٥). وعلي الرغم من ذلك، فإنه كلما كان الفساد كبيراً انخفضت شدة العقاب عليه، حيث إن القوانين تربط بين جسامة العقوبة وصفة الجاني ، فقضايا الفساد الكبرى تدور معظمها حول استغلال النفوذ الوظيفي أو الخاص ، لذا فإن مجرمي ذوي الياقات البيضاء لا يصل إليهم القانون (سهير عبد المنعم ، ٢٠٠٣ ، ١١٠٢ - ١١٠٣) . والفساد في النظام القانوني ناتج عن عدم وضوح مفاهيم العدالة والمساواة والسلوك الرسمي اللا شخصي ، بمعني أن الفساد ناتج عن صراع القيم ، فالفساد يقل في المجتمعات المتجانسة التي تتميز بالاتفاق والإجماع علي القيم المستقرة والمنتشرة ، فأفكار العدالة مرتبطة بالقيم والمصالح والمعتقدات (محمد عبد الله أبو علي ، ١٩٧٤ ، ٤٠١ - ٤٠٢).. وكلما كانت التشريعات متخلفة ومجحفة أو منحازة لطبقة أو حزب ، كان ذلك دافعاً إلي ظهور الممارسات الفاسدة ، كما أن غياب المحاسبة والتسيب في إنفاذ القوانين عامل حاسمٌ في ظهور الفساد واستشرائه (رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي ، ٢٠٠٦ ، ٥٩) . هذا بالإضافة إلي طول إجراءات الدعاوي التي قد تصل إلي عدة سنوات ، وتراخي عمليات الرقابة والملاحقة الأمنية ، وعجز التشريع علي ملاحقة الصور المستحدثة للفساد الكبرى ، كما أن القائمين علي تنفيذ القوانين لا يضربون المثل والقدوة في الاقتداء به ، بل قد يحققون الاستفادة القصوى من مغانم القانون ويفرون من مغارمه (سهير عبد المنعم ، ٢٠٠٣ ، ١١٠٩). وعلي أية حال فإنه حينما يكون القضاء جزءًا من النظام الفاسد ، يعمل الفاسدون والموسرون، وهم مطمئنون لحصانتهم وواثقون من أن دفعة مناسبة من النقود تعالج أية مشكلة قانونية تطرأ أمامهم ، في حين يؤدى القضاء المحترم والنظيف دوراً مهماً في مقاومة الحكومة الفاسدة والحفاظ علي حكم القانون (سوزان- روز أكرمان ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٧).

(٤) النظريات المفسرة للفساد

تعد النظريات من الأمور المفيدة في فهم وتفسير الفساد ، ونظراً لتعدد العوامل المؤدية إلى انتشار الفساد وارتباطها معاً في علاقات متداخلة ، فإن الاتجاهات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة تتعدد، ومن هذه النظريات ما يلى :

١- النظرية الأخلاقية :

ينفرد علماء الأخلاق في تناولهم لمشكلة الفساد بروح تستهدف وصف تلك الظاهرة وقياسها وتحليلها ، حيث اهتم كل من رونالد وريت Ronald warit وادجر سمبكنز Edgar simpkins وهما من علماء الأخلاق ، بحُمّى انتشار الفساد في الدول النامية في كتابهما الفساد في البلدان النامية . وحاولا تعريف الفساد فشبهاه بنوع من الشجيرات أو الإعشاب الضارة التي تنمو في التربة الصالحة فتعوق نمو النباتات النافعة ،

كما يشيران إلي أن أي فعل فاسد ، يعد فاسداً إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك، وأحس فاعله بالذنب وهو يقترفه ، وأن السبب الرئيسي لانتشار الفساد يتمثل في الشراهة وحب المال وتدني القيم الأخلاقية (محمد عبد الله أبو علي ، ١٩٧٤ ، ٣٨٤ – ٣٨٥) . ومواجهة الفساد الإداري، علي سبيل المثال، في ضوء هذا الاتجاه يقتضي تدريب موظفين عموميين غير فاسدين ، إلا أنه من الصعب ملاحقة ومراقبة النسيج الأخلاقي للفرد لارتباطه بالنيات غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة (حنان سالم ، ٢٠٠٣ ، ٦٤) . فالمجرمون ذوو الياقات البيضاء لا يهتمون كثيراً بالقواعد الأخلاقية السائدة ، فعندما يتورطون في سلوك منحرف فإن مكانتهم لا تتأثر عند الناس الذين حولهم ، حيث يجدون تبريرات لتصرفاتهم (محمد شومان ، ١٩٨٨ ، ١٢٣) . كما تقوم الشركات الكبرى بتدريب الشباب علي كيفية الربح فقط ، حتى إن كان ذلك بشكل لا أخلاقي ، فما هو غاية في الأهمية هو الربح فقط ، لذا فإن هؤلاء لا ينظرون إلي ذواتهم باعتبارهم مجرمين ، كما أن نظرة المجتمع إليهم تختلف عن النظرة إلي جرائم الشارع (Clinard & Meier , 1998 – 199 , 2008) .

٢ – النظرية البنائية الوظيفية :

ترى هذه النظرية أن كل نسق في حاجة إلي قدر من الفساد لكي ينمو ويتطور ، وهي نظرية في عمومها تحمل تبريراً إيديولوجياً للفساد ، علي اعتبار أن المنافع العامة أكثر من الأضرار ، لذا فإن أصحاب السلطة لا يرتكبون أي فساد (محمد عبد الله أبو علي ، ١٩٧٤ ، ٢٧٣) . فالفساد يقوم بدور وظيفي في تسيير الأمور . ويرى كارل فردريك أن الفساد يعمل علي خفض حدة التوترات، ويتيح الفرصة للعمل الناجح فكل نسق في حاجة إلي قدر من الانحراف لكي ينمو ويتطور ، ويري كولن ليز Colin Leyes أن للفساد دوراً إيجابيًا في القضاء علي الروتين العميق ، كما يري هنتجتون أن الفساد يؤدي إلي تحسين المجتمع التقليدي . إلا أن روبرت كلتجارد (Robert Klitgard , 1988) يري في دراسته الميدانية أن هذا الفساد علي الرغم من آثاره الايجابية ، فإن هناك آثاراً مدمرة علي المستوي البعيد، حيث تتنامى تبعا له سلوكيات الابتزاز فالمجتمع الذي يستشري فيه الفساد لا يحتمل أن يتحسن ، كما أنه ليس من المحتمل أن يكون فعالاً اقتصاديًا أو سياسيًا كذلك (رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي، ٢٠٠٦، ٧٨– ٧٩).

٣– نظرية التحديث الوظيفية :

ترى هذه النظرية أن الفساد في الدول النامية يمثل مرحلة انتقالية يمكن تجاوزها ، فالمظاهر السلبية والضارة للفساد، عادة ما يتم تشخيصها علي أنها آلام متزايدة بدلا من كونها تعبر عن مرض مميت . ويشير هذا الاتجاه إلي أن المجتمعات الصناعية المتقدمة

في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بحالة المجتمع الفاسد وتجاوزته ، ومن المحتمل أن تحذو دول العالم الثالث حذو هذه المجتمعات ، إلا أن هذا الاتجاه يهتم بكل ما هو داخلي ومحلي أمام كل ما هو خارجي وعالمي ، ويركز علي كل ما هو عارض وطارئ أمام كل ما هو نظامي وهيكلي ، فضلاً عن الاهتمام ببعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والنفسية التي تسهم في تفسير انتشار الفساد ، كما أن الإسهامات النظرية لعلماء الاجتماع في هذا المدخل، تشير إلي استغلال العلم في تدعيم النظام الرأسمالي الإمبريالي وتبرير ممارساته، سواء في الداخل حيث تدعيم القوي الاجتماعية المسيطرة ومساندتها ، أو في الخارج حيث العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز ودول المحيط (حنان سالم ، ٢٠٠٣ ، ٧٢ - ٧٨).

٤- نظرية المباراة :

ترى هذه النظرية أن الفساد يعد جزءاً من الحسابات العقلانية الرشيدة وأسلوبا ذا جذور عميقة، يستخدمه أصحاب المصالح الاقتصادية المختلفة لاتخاذ قرارات معينة ، وهذا الأسلوب يشيع استخدامه في المجتمعات الرخوة من دول العالم النامي ، ويشير ميردال G. Myrdal إلي أن الفساد في المجتمعات الرخوة يسير بشكل مخطط؛ لأنه أصبح يلقي اعترافاً وقبولاً من غالبية أفراد المجتمع ، فلا غرابة إذن من أن يدخل الفساد في دائرة الحسابات والاحتمالات الرياضية المختلفة لتحقيق أقصي منفعة متوقعة من العمليات الاقتصادية والسياسية الفاسدة (محمد البدوي، ١٩٩٨، ١١٤، وأحمد نور، ٢٠٠١، ٩٣).

٥- النظرية التبعية :

تشير هذه النظرية إلي أن النظام الرأسمالي العالمي يعمل علي فساد تطور المجتمعات النامية وتشويهها ، من خلال الممارسات الفاسدة التي تفرضها علي تلك المجتمعات، والتي تمكنها من تحقيق مصالحها وإحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية علي تلك المجتمعات ، وتأخذ هذه السيطرة العديد من الصور والأساليب ، منها أسلوب المساعدات الاقتصادية والمالية وتوظيفها بشكل يخدم المصالح الرأسمالية في المقام الأول، وإحباط أية محاولة لتغيير أي وضع في أي بلد نام، يهدد المصالح الرأسمالية بشكل مباشر. فإذا كانت القوي الاقتصادية في المجتمعات النامية هي التي تشكل أو تحدد طبيعة الدولة ، بل وتوزيع المنافع السياسية ، فإن صفوة القوة السياسية الحاكمة في تلك المجتمعات ليسو إلا مجرد عملاء للسيطرة والهيمنة الأجنبية ، وهنا يكمن محور الفساد ، حيث يخطط أصحاب المصالح الرأسمالية لاستمرار التخلف الراهن وتكريسه وإعادة إنتاجه ، وذلك بمساعدة بعض العناصر الوطنية داخل المجتمعات النامية ، وتسعي قوي الامبريالية إلي منع تبلور مشاعر الجماهير واتجاهاتها وقيمها نحو الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم ، وضد التوجهات والنماذج والمشروعات والأساليب المشوهة التي تحافظ عليه باسم التنمية، هذا بالإضافة إلي المحاولة

دون إدراك التخلف وتفسيره تفسيراً علمياً حقيقياً ، ومنع ظهور وتبلور تصورات بديلة لتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي القائم ، والعمل بكل الأساليب دون ترجمة الخطط والأساليب العشوائية المرتجلة في التنمية إلي أساليب علمية منظمة في كثير من مجتمعات العالم النامي

كما تشير هذه النظرية إلي أن الفساد في المجتمعات النامية ليس فساداً وظيفياً مرتبطاً بأفراد وجماعات معينة ، بقدر ما هو فسادٌ بنائيٌ يكمن في طبيعة البناء الاجتماعي للدول النامية وفي علاقتها مع الامبريالية العالمية ، فهو فساد علي مستوي التنظيمات أو الأنساق الاقتصادية والسياسية ، وهذا التنظيم يجمع مابين تنظيمات ومؤسسات خارجية، ذات طبيعة أيديولوجية معينة وعناصر محلية ذات مصالح اقتصادية وسياسية متباينة . وتبدو العوامل الخارجية للفساد في دور الخبرة الاستعمارية في تكريس الوضع المتخلف للدول النامية ، ودور المساعدات الخارجية لضمان سير الدول النامية في كنف الدول الرأسمالية العالمية في إفساد المجتمعات النامية ، ودور الشركات المتعددة الجنسيات كآلية النظام الرأسمالي ، واستخدام أسلوب المقاطعة الاقتصادية والحرب السياسية ، واستقطاب القوي المحلية ورشوتها تحت بند " أرصدة سياسية سرية " أو بند " العلاقات العامة والمصروفات النثرية " بما يضمن عدم ولائها للمصلحة الوطنية ، وقيامها بالعمل في الأنشطة الطفيلية غير المنتجة؛ كتجارة الأغذية الفاسدة وتجارة المخدرات والسمسرة والمضاربات، وتجارة السوق السوداء والمهربين للسلع والمتهربين في الوقت نفسه من الضرائب . أما العوامل الداخلية للفساد، فتبدو، في الحكم التسلطي الشمولي وتقلص دور الأحزاب السياسية، وضعف النظام القانوني، وتضخم الجهاز البيروقراطي، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي ، وسيادة قيم الولاء الشخصي علي القيم الوطنية (محمد البدوي ، ١٩٩٨ ، ١١٢ – ١١٣ ، حنان سالم ، ٢٠٠٣ ، ٧٩– ٨٣) .

(٥) الدراسات السابقة

على الرغم من تصاعد الأحداث المأساوية والكارثية فى المجتمع المصرى، وضخامة الآثار المترتبة عليها ،فإن موضوع الكوارث من الموضوعات غير المحببة لعدد كثير من الباحثين، خاصة إذا تم تناوله، باعتباره إفرازاً طبيعيًا لعمومية الفساد فى المجتمع المصري ، ومن الدراسات التى حظى الباحث بالاطلاع عليها ما يلى :

أ -دراسة على عبد الرازق عن ثقافة الكوارث في رأي الجمهور العام والجمهور الخاص ٢٠٠٩ م

تهدف هذه الدراسة إلى وصف ثقافة الكوارث في رأي الجمهور العام والخاص ، وتحديد المتغيرات الاجتماعية المهمة والمؤثرة في هذه الثقافة، حيث تشير الدراسة إلى ما يلي :

- اهتمام الناس بالكوارث هو اهتمام لحظي ، حيث إن الناس تعاني من مشكلات تتفوق في خطورتها وأهميتها، موضوع الكوارث .
- هناك عناصر عديدة غائبة في ثقافة الكوارث على مستوى الممارسات.

- علاقات الناس بالحكومة تشوبها الريبة ، والخوف والتشكك ، وعدم الثقة وخاصة لدى الجمهور العام ، ويمكن وصف ثقافة الكوارث في هذه الناحية، بأن الناس لا تعوّل أهمية كبيرة على دور الأجهزة الحكومية في التخفيف من آثار الكوارث ، بما يدلل على وجود خلل ما في جانب الثقة بين المجتمع والأجهزة الحكومية .
- ثقافة المصريين عموماً، وما يتعلق منها بالكوارث تحديداً، ربما تحكمها " الفهلوة أو الدردحة " ، أو كما يتردد بين الشباب اليوم " كبّر ومشي حالك " وهي كلها عناصر تجعل الناس يفتون في كل شيء، وهم لا يعرفون أقل شيء في أي شيء .
- الفئات الأكثر فقراً هم الأكثر تعرضاً لمخاطر الكوارث، والأكثر احتياجاً لدعم ثقافتهم في هذا المجال، وذلك بتحسين معلوماتهم، وتزويدهم بالخبرات والمهارات وكيفية التصرف أثناء الكوارث،(علي عبد الرازق ، ٢٠٠٩) .

ب – دراسة بنني جرين – عن الكوارث المترتبة على الفساد والبنية والاحداث المأساوية ٢٠٠٥م

تفترض هذه الدراسة أن كثيراً من الكوارث الطبيعية، هي إفراز طبيعي لانحراف القرارات السياسية والاقتصادية ، والأفعال التي تقوم بها الدولة ، ومن خلال التركيز على أحدث ثلاثة زلازل كبرى، حدثت في تركيا من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م ، تشير الدراسة إلى مدى ارتباط فساد الدولة بالجريمة المنظمة، وذلك في سياق فحص المسئولية عن الزلازل المؤدية إلى الأحداث المأساوية . ففي أغسطس ونوفمبر من عام ١٩٩٩م، وقع زلزالان في منطقتي مارمارا Marmara ، وديوزك Duzce ، وكان الزلزال الذي وقع في مارمارا هو الأسوأ، حيث بلغت قوته ٧,٤ على مقياس ريختر ، كما وقع زلزال مشابه بلغت قوته ٧,٢ بعد ثلاث سنوات في منطقة بنجول Bingol ، وقد ترتب على هذه الزلازل فقدان ٤٠,٠٠٠ شخص وتدمير ٣٠,٠٠٠ منزل .

وقد تناولت الدراسة عدة موضوعات، منها ما يلي :

أ) مظاهر الفساد في تركيا، وأدت إلى تعميق حجم المأساة .
ب) دور طبيعة السلطة الفاشية للدولة في خلق العديد من المخاطر .
ج) دور الإعلام المزيف في إنكار مسئولية الدولة عن الكوارث .
د) المواجهة القانونية للكوارث .

(أ) بالنسبة لمظاهر الفساد التي حدثت في تركيا ، وأدت إلى تعميق حجم المأساة :

عرضتها الدراسة كما يلي :

١- نظام تحرير الاقتصاد التركي والخصخصة في الثمانينيات من القرن العشرين، و صاحبه فساد بعض السياسيين وحصولهم على امتيازات الاستيلاء على الممتلكات

العامة ، والحصول على قروض دون ضمان ، وتفشي جرائم الرشاوى بين جميع أفراد الطبقة الحاكمة والمقربين إليهم .

٢- إتاحة الحصول على رخص لبناء منازل رديئة الجودة ، لدرجة أن ٦٥ % من مباني أسطنبول هي مبانٍ غير قانونية ، بما يترتب عليه عدم قدرة هذه المباني على تحمل أية هزة أرضية ، على الرغم من أن ٦٦ % من مجموع السكان في تركيا يعيشون في مناطق خطرة مولدة للزلازل .

٣- استيلاء الدولة على أراضي المواطنين بحجة البناء دون ترخيص ، ثم بيع هذه الأراضي للمستثمرين، والحصول على رشاوى من هؤلاء المستثمرين .

٤- قيام الدولة بتشكيل عصابات إجرامية منظمة تقتل كل من يعارض الفساد والخصخصة أو يطالب بالخدمات العامة .

٥- معيار الحصول على وظيفة في تركيا، يكاد ينحصر في قرابة المرشح للوظيفة لأحد السياسيين ، فالقرابة والرشوة والمحسوبية تأتي في المقام الأول ، أما الكفاءة فليس لها أي تقدير .

٦- على الرغم من وجود مناطق يحظر فيها البناء أكثر من طابقين ، فإنه من خلال دفع الرشاوى يمكن بناء خمسة طوابق ، كما أنه في حالة عدم قرابتك لأحد السياسيين فإنه يمكنك الحصول على ترخيص للبناء من خلال رشوة القائمين على المجالس البلدية ، حيث يقول أحد المهندسين " إن هناك العديد من الطرق التي تمكنك من شراء عمدة المدينة ، فالفساد في الدولة يستشري من القمة حتى القاع .

٧- تفشي ظواهر التزوير والرشاوى والهدايا؛ من أجل الحصول على الأصوات الانتخابية والتي تتداخل مع عمليات صناعة المنشآت والحصول على تراخيص .

٨- على الرغم من وجود أقسام للهندسة المعمارية في الجامعات التركية ، فإن هذه الجامعات فشلت في تخريج مهندسين مؤهلين للقيام بهذه المهمة ، حيث إن الترقيات في الجامعات التركية لا تتم بمعيار الكفاءة ، ولكنها تتم بمعيار الوساطة والرشوة والقرابة لأحد السياسيين .

٩- التخطيط المعماري لا يتم بطريقة جيدة، ومعيار هذا التخطيط قائم على أساس مدى الأرباح الناتجة عن هذا التخطيط ، ومن هنا تكونت شبكات إجرامية منظمة لتشييد أبنية غير مشروعة ، على الرغم من حصولها على كافة التصاريح الرسمية لإقامة هذه المباني، فالهدف الأساسي لهذه الشبكات الإجرامية هو الحصول على أقصى ربح ممكن، حيث يتم تشييد هذه المباني دون تصميمات هندسية جيدة ، وينقصها مواد البناء القادر على مقاومة الزلازل ، وأنه في حالة اكتشاف أحد المواطنين لمثل هذه الأمور وقيامه بتقديم شكوى لكي يتم التحقيق فيها ، فإن مثل هذه الشبكات الإجرامية قادرة على التعامل مع مقدم الشكوى، بالعديد من الطرق بما يؤدي إلى عدم التحقيق في الشكوى.

(ب) بالنسبة لدور طبيعة السلطة الفاشية للدولة في خلق العديد من المخاطر :

تشير الدراسة إلى أن السلطة الفاشية للدولة يصاحبها الفساد والفقر، باعتباره أمراً جوهرياً ينبئ بحدوث العديد من المخاطر ، فلقد أدت الهجرات الإجبارية في عام ١٩٩٩ م ، وعمليات القمع إلى خلق العديد من الكوارث ، فالحرب التركية مع الأكراد ، وحملة تركيا في القضاء على الإرهاب في المقاطعات الجنوبية الشرقية ، أجبرت الآلاف من المواطنين على الهجرة إلى أماكن أخرى تهيئ معيشة أفضل ، حيث وجدوا أنفسهم تحت وطأة قوانين الطوارئ منذ عام ١٩٨٧م ، حيث إن القمع والتخويف والعنف، والحرمان الاقتصادي، والحد من معدل الحريات، يحدد معالم الحياة اليومية تحت وطأة قوانين الطوارئ . ففي الزلزال المأساوي لـ " بنجول " Bingol علم ٢٠٠٣م ، والذي مات فيه ٨٥ طفلاً، أثناء نومهم في المساكن الدراسية ، كانت هذه المصيبة نتاجاً للحرب والقمع السياسي للسكان الأكراد في الجنوب الشرقي لتركيا، حيث إن منطقة بنجول فقيرة ، كما أنها واقعة تحت تأثير قوانين الطوارئ لمدة خمسة عشر عاماً ، وقد تم إهمال البنية الأساسية للمدينة ، وتم تخصيص الأموال للحرب ، مما أدى إلى انتقال معظم الأطفال في القرى إلى المدينة، لعدم وجود مدارس بقراهم .

(ج) بالنسبة لدور الإعلام المزيف في إنكار مسئولية الدولة عن الكوارث :

تشير الدراسة إلى أن وسائل الإعلام التركية أبرزت تصريح وزير الأشغال العامة والإسكان بأن ٩٥ % من الأراضي في تركيا تقع في مناطق زلزالية ، وأن الحكومة التركية من أفضل حكومات العالم في إدارة الكوارث ، ومثل هذا التصريح يشير إلى إنكار مسئولية الدولة عما تسببه الزلازل من دمار ، فالحكومة التركية تضع الخطط الإستراتيجية لمواجهة الكوارث ، إلا أنه في الأسابيع التي تعقب وقوع الزلزال يتم توجيه العديد من الانتقادات لإدارة الكوارث وجهود الإنقاذ ، حيث إن هذه الانتقادات تشير إلى أن الإرهاب والفساد هما السبب الحقيقي للكوارث . فالحكومة التركية تستخدم وسائل الإعلام كوسيلة لإبعاد اللوم عنها ، وإلقاء اللوم على العديد من الشركات التي تقوم بالبناء والتشييد ، حيث يصاحب إجراءاتها العديد من أوجه الفساد كالمباني غير المرخصة ، إلا أن المجتمع المدني ليس لديه أدنى شك في أن جذور المشكلة تكمن في انحراف الدولة ، وأن محاولات إلقاء اللوم على المباني غير المرخصة، ليس إلا محاولة لإثبات تخلي الدولة عن مسئولياتها ، وهناك أمور أخرى تحاول الدولة تحييدها كعدد الأشخاص الذين هم في عداد الموتى ، فهي لا تذكر الحقيقة دائماً، وذلك للتخفيف من ضخامة الكارثة . وعلى أية حال فإن التحقيقات التي تلت الكارثة تشير إلى إدانة الدولة التركية باعتبارها السبب الرئيسي في الكارثة .

(د) المواجهة القانونية والقضائية للكوارث :

- في ٢٢ أغسطس عام ٢٠٠١ م ، قام المدعي العام لمحكمة ولاية أنقرة ، باستدعاء كوري إيدن Kory Aydin وزير الأشغال العامة والإسكان ، للتحقيق في بعض أوجه الفساد، التي حدثت في عملية عروض الأسعار الخاصة بتعاقدات الأشخاص الناجين من الزلازل ، حيث استغل سلطته كوزير، من خلال قيامه بالاشتراك مع والده في تأسيس شركة معدات إنشائية مع إجبار الشركات الأخرى على الشراء من شركته، من أجل بناء مساكن جديدة للناجين من الزلازل ، وكان التلاعب يتم في ملفات خصومه، بما يؤدي إلى سحبها، باستخدام العديد من أساليب التحايل .
- وفي مارس عام ٢٠٠٢ أصدرت محكمة أنقرة العليا حكماً بإقالة إيدن من الوزارة ، وفي الوقت نفسه تم استدعاء ٣٦١ مشتبهاً فيهم، يعملون بالوزارة حيث تم إصدار أحكام قضائية متفاوتة .
- وفي نوفمبر عام ٢٠٠٤ م ، قام البرلمان التركي بالتصويت على عقاب إيدن بالسجن، بتهمة الفساد في عملية عروض الأسعار بوزارته، بعد فشله في نفي التهم الموجهة إليه، والخاصة بالتحايل والخداع وجمع ثروة لا يمكن تبريرها .
- ويوصي الباحث بضرورة دراسة الكوارث الطبيعية، في ضوء علم الإجرام السياسي؛ حتى يمكن مواجهة الانحراف المنظم للدولة، كأساس لإستراتيجية التخفيف من حدة الكوارث المستقبلية . (Green , 2005 , 546-582)

ج –دراسة سامية محمد جابر عن الآثار الاجتماعية للزلزال وعلاقتها ببنية المجتمع ١٩٩٣ م

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية للزلزال الذي وقع في مصر في ١٢ أكتوبر ١٩٩٢، والتي تمثلت في انهيار الآلاف من المباني السكنية والإدارية والتعليمية، بل وتدمير مساحات لا يستهان بها من الأراضي الزراعية ، وانعكس ذلك على حياة الكثيرين من أعضاء المجتمع، بما ترتب عليه أوضاعٌ مأساوية لم تكن في الحسبان، هذا بالإضافة إلى فقدان بعض الأسر لأحد أفرادها أو أكثر، بما كان له أكبر الأثر على بقية الأفراد الذين هم على قيد الحياة، مادياً أو اجتماعياً أو نفسياً، أو كل هذه الأبعاد مجتمعة بما أثر على الحياة المعيشية لأفراد هذه الأسرة واستقرارها المادي وتوازنها المعنوي، ومنها أيضاً فقدان المسكن وتأثير ذلك على الأسرة وتشريد الكثيرين . كما كشفت الدراسة عن أن ضحايا الزلزال من الفقراء ، كما أن الدولة تآمرت عليهم، حيث توافق على بناء منازل مخالفة للقواعد الهندسية ، كما أنها سمحت بدخول صفقات من الأسمنت الفاسد ، كما أن الإعانات التي تقدمها الحكومة غير كافية ولا تتناسب مع حجم الأضرار التي لحقت بالأهالي، هذا بالإضافة إلى أن بعض الناس يحصل عليها دون

البعض الآخر، حيث إن هناك عديداً من المسئولين والأهالي تربحوا من وراء هذه الكارثة، بصرف ما لا يستحقونه . (سامية محمد جابر ، ١٩٩٧) .

ولقد أفادت الدراسات السابقة الباحث فى لفْت الانتباه إلى بعض الجوانب التى بحاجة إلى اختبار امبريقى، ومن هنا تبدأ الدراسة الحالية، حيث إنها تسعى إلى التعرف على الجهات المسئولة عن كارثة العبارة السلام ٩٨ وكيفية التناول القانونى والقضائى لها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

ثانيا :البناء المنهجي للدراسة

يوضح البناء المنهجي نوع الدراسة ، والمناهج المستخدمة والأدوات والأساليب التي استخدمها الباحث عن الكارثة، المراد دراستها وتفسيرها ، حيث تعد هذه الدراسة نمطاً من الدراسات الاستطلاعية، والتي استخدمت المسح الاجتماعي الشامل لكافة أسر الضحايا، من خلال المقابلة والملاحظة ، وهي تعد أيضاً نمطاً من الدراسات التحليلية من واقع البيانات الإحصائية والملفات القضائية، وتقرير لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بالكارثة موضوع الدراسة. ويتناول البناء المنهجي للدراسة: وأهداف الدراسة وتساؤلاتها ، ومفاهيم الدراسة ، ومجالات الدراسة .ومصادر جَمْع البيانات :

١- أهداف الدراسة وتساؤلاتها :

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل طبيعة العلاقة بين الفساد والكوارث من خلال التعرف على الجهات المسئولة عن وقوع كارثة عبارة السلام ٩٨ ، وكيفية التناول القانوني والقضائي لهذه الكارثة ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على وقوع هذه الكارثة . وفي ضوء تلك الأهداف يمكن صياغة تساؤلات الدراسة فى الآتي :

١) ما الجهات المسئولة عن وقوع كارثة العبارة السلام ٩٨ ؟ .
٢) ما الأمور التي كشف عنها تقرير لجنة تقصي الحقائق عن كارثة العبارة السلام ٩٨؟.
٣) ما الكيفية التي تم بها التناول القانوني والقضائي لكارثة العبارة السلام ٩٨ ؟ .
٤) ما حجم الضحايا الناتج عن هذه الكارثة ؟ وما جنسياتهم ؟ .
٥) ما حجم ضحايا هذه الكارثة في محافظة قنا ؟ .
٦) ما حجم إعالة ضحايا هذه الكارثة في محافظة قنا ؟ .
٧) مَنْ هم الأشخاص الذين يتولون الرعاية والإنفاق على من كان يعولهم الضحايا في محافظة قنا ؟ .
٨) ما احتياجات أسر الضحايا في محافظة قنا ؟.

٢- مفاهيم الدراسة :

أ) الكارثة :

الكارثةDisaster تعني لغويًا النازلة العظيمة أو الشدة(المعجز الوجيز ، ٢٠٠٢ ، ٥٠٣). والحادث Accident شيء مفاجئ تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه ، وقد نجم عنه أزمة crisis ولكنها لا تمثله فعلا ، وإنما تكون إحدى نتائجه ، والأزمة أعم وأشمل من الكارثة . فكلمة الأزمة تعني: الصغيرة منها والكبيرة ، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات (جمال حواش ، ٢٠٠٥ ، ١٧) : فإذا كانت الأزمة موقفاً أو حدثاً مفاجئاً غير متوقع، وخارجاً عن السيطرة، يؤدي إلي خلل عام في النظام ويؤثر علي الأمن العام والصحة العامة والسلبية العامة ، فإن الكارثة هي حادث أو خلل مفاجئ في حياة مجتمع ما ينتج عنه خسائر مادية وبشرية جسيمة تفوق قدرة وإمكانات أجهزة الدولة المختلفة عند التعامل معها (محمد الصيرفي ، ٢٠٠٨ ، ٣٨) . فالكارثة محنة مفاجئة تصيب المجتمع بسبب أحداث طبيعية أو بشرية مما يتطلب وضع نظام اجتماعي خاص مؤقت أو دائم (محمد عبده محجوب وأميرة الإمام ، ٢٠٠٨ ، ٢٨١) . والكارثة لابد أن يتوافر فيها ثلاثة عناصر، هي المفاجأة ، واتساع رقعة الدمار ، وشموله أعداداً كبيرة من الأفراد (جمال صالح،٢٠٠٢ ، ١٦ – ١٧) . وما نقصده بالكوارث في الدراسة الحالية " هي تلك الحوادث المفاجئة التي تقع داخل الحدود الإقليمية أو خارجها ، ويترتب عليها خسائر مادية وبشرية جسمية ، وتتطلب إمكانات كبيرة ومعاونة جهات خارجية في أعمال البحث والإنقاذ .

ب) الفساد :

تشير كلمة الفساد إلى العديد من الصور الشريرة المرتبطة بالدنس وتدمير السلامة وخرق وفساد الذمم . فالفساد سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام، بسبب مكاسب شخصية أو قرابة عائلية أو لمكانة خاصة ، وهو سلوك ينتهك القانون وينافي الأخلاق . كما أن الفساد كلمة وتعبير في آن واحد، وتتعدد طرق استخدامه ، فالبعض يستخدمه بمعنى مرادف للرشوة، باعتباره جوهر الفساد ونمطه الشائع ، والبعض الآخر يستخدمه كمرادف لاستغلال النفوذ أو لاستغلال المنصب العام، للتربح من حوله، أو ما يعرف بالمحاباة أو المحسوبية . (سهير عبد المنعم ، ٢٠٠٣ ، ١٠٧٥) .

ويعد مفهوم الفساد من المفاهيم المعقدة والمركبة في آن واحد ، حيث إن هذا المفهوم متعدد الأبعاد يستعصي على التعريف الدقيق ، فكل تعريف للفساد يركز على بعد واحد من أبعاد المفهوم المركب، وهذا يعني أهمية النظر إلى السياق الذي سيتم فيه استخدام مفهوم الفساد، كما أن الطابع القيمي الذي ينطوي عليه مفهوم الفساد ، يعد أحد الأسباب الأساسية في عدم

الاتفاق حول تحديد واضح لهذا المفهوم ، فما يعتبر فساداً من وجهة نظر باحث ما، في مجتمع ما، قد لا يعتبر كذلك من وجهة نظر باحث آخر، في مجتمع آخر ، ومن هنا تنوعت وتعددت اتجاهات وأبعاد مفهوم الفساد .. (محمد البدوي ، ١٩٩٨ ، ٦٧، واحمد زايد ٢٠٠٩، ٤٠) .

فالفساد في ضوء البعد القانوني يقصد به الاستخدام غير القانوني للوظائف بقصد تحقيق كسب شخصي (سهير عبد المنعم ، ٢٠٠٣ ، ١٠٧٥)، إلا أن التشريعات القانونية نسبية تختلف من مجتمع لآخر ، بل ومن وقت لآخر في المجتمع نفسه ، كما أن المشروعية القانونية يتم تحديدها بواسطة الطرف الأقوى سياسياً ، هذا بالإضافة إلى أن القوانين ليست من صنع الملائكة ، وإنما هي من صنع البشر(حنان سالم ، ٢٠٠٣ ، ٢٢- ٢٣) كما أن الفساد في ضوء بُعْد الوظيفة العامة يقصد به سوء استخدام الوظيفة العامة، بقصد تحقيق مكاسب خاصة، من خلال خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي . إلا أن هذا المفهوم لا يتيح الفرصة لدراسة أنماط الفساد في المجتمعات التقليدية، حيث إن مفهوم الوظيفة العامة حديث نسبياً ، كما أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة تشجع على زيادة مساحة الممارسات الفاسدة ، وهناك أيضاً بعض الأنشطة؛ كتجارة المخدرات، والتهرب الضريبي، وتجارة العملة والغش التجاري، تقع خارج نطاق الوظيفة العامة(محمد البدوي ، ١٩٩٨ ، ٦٣) .

والفساد في ضوء بُعْد المصلحة العامة يقصد به السلوك الذي ينتهك حدود المصلحة العامة أو النظام المدني العام، بقصد تحقيق مكاسب خاصة ، إلا أن مفهوم الفساد في ضوء هذا البعد لا يصلح في المجتمعات الحديثة لتعدد المصالح وتنافسها داخل المجتمع الواحد ، كما أن الصفوة الحاكمة تستخدم هذا المفهوم كإطار تخفي داخله مصلحتها الخاصة ، حيث يستخدم هذا المفهوم كأداة لتزييف وعي أفراد المجتمع، للخلط الواضح بين مصلحة الحاكم ومصلحة الدولة والمجتمع ، والفرد في ضوء هذا المفهوم يمكن أن يتبوأ أسمى المراكز، بقدر ولائه الشخصي للحاكم، بغض النظر عن قدراته ومؤهلاته الموضوعية . (حنان سالم ، ٢٠٠٣ ، ٣١) .

والفساد في ضوء بعد الرأي العام، يقصد به ذلك السلوك الذي يعتبره أغلبية الرأي العام سلوكاً فاسداً ، حيث يرى رونالد وريت وإدجار سيمبكنز أن أي فعل فاسد يعتبر فاسداً، إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك ، وأحس فاعله بالذنب وهو يقترفه (محمد عبد الله أبو علي ، ١٩٧٤ ، ٣٨٤ – ٣٨٥) ، إلا أن هذا المفهوم شأنه شأن مفهوم المصلحة العامة تواجهه عدة صعوبات، حيث إن الرأي العام عبارة عن آراء متصارعة، فضلاً عن أنه يتغير عبر الزمان والمكان ، بل ويختلف الرأي العام من قطاع إلى آخر من قطاعات المجتمع، ويحدد بعض الباحثين في ضوء هذا البعد ثلاثة أشكال للفساد؛ هي الأبيض الرمادي و الأسود. ومفهوم الفساد في ظل هذا البعد يجعل بعض صور الفساد حقيقة حياتية معترفاً بها، بما هي انهياراً أخلاقياً وقانونياً، ويتحول الفساد بموجبه إلى قيمة في المجتمع (ميخائيل جونستون ، ١٩٩٦ ، ٣٠ ، وحنان سالم ، ٢٠٠٣ ، ٣٣) .

ويتبنى الباحث تعريفاً إجرائياً للفساد يستند على كافة الأبعاد السابقة . فالفساد هو مجموعة الأفعال الضارة بالمجتمع والتي تتم بغطاء قانوني أو انتهاك للقانون بهدف تحقيق مصالح خاصة على حساب المصالح العامة ، والموقف الذي يتم بالفساد قد لا ينطوي على صورة واحدة من صور الفساد ، وإنما قد يتضمن عدة صور ، والدليل على ذلك أن كثيرين من المتورطين في الفساد عندما يكتشف أمرهم ، نجد أنهم قد مارسوا عدة أعمال غير مشروعة في آن واحد، من تزوير واستغلال نفوذ ورشوة، الأمر الذي يجعل للفساد عدة صور وليست صورة واحدة .

ج – الضحايا :

هم الأشخاص الذين وقعت عليهم الكارثة وأودت بحياتهم .

د – الآثار الاجتماعية والاقتصادية :

هى تلك التغيرات التى طرأت على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسر الضحايا بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام، والمترتبة على كارثة العبارة السلام ٩٨ .

٣- مجالات الدراسة :

(أ) المجال الجغرافي :

تقتصر الدراسة في جانبها الميداني على محافظة قنا، وهي إحدى محافظات جنوب الصعيد ويمتد طولها ٢٤٠ كم، شرق وغرب نهر النيل، يحدها شمالاً محافظة سوهاج، وجنوباً محافظة أسوان، وشرقاً محافظة البحر الأحمر، وغرباً محافظة الوادي الجديد . وتتكون المحافظة من ١١ مركزاً إدارياً ، و١١ مدينة ، و٥١ وحدة محلية قروية وتشمل ١٨٦ قرية ، و١٦٣٧ كفراً ونجعاً وعزبة ، ويبلغ عدد سكان المحافظة التقديري، طبقاً لتعداد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء٢٠٠٦ (٣,٠٠١,٦٠٤) نسمة، منهم بالقطاع الريفي (٢,٣٦٢,٤٦٠) نسمة، بنسبة (٧٨,٧ %) ، وفي القطاع الحضري (٦٣٩,١٤٤) نسمة بنسبة (٢١,٣ %) ، كما يبلغ عدد الذكور (١,٥٠٩,٣٩٤) نسمة بنسبة (٥٠,٣ %) ، وعدد الإناث (١,٤٩٢,٢١٠) نسمة بنسبة (٤٩,٧ %) ،(محافظة قنا، ٢٠٠٨, ١٣) .

(ب) المجال البشري والعينة :

تم اختيار العينة بأسلوب المسح الاجتماعي، بالحصر الشامل لجميع أسر الضحايا

(ج) المجال الزمني :

بدأت فكرة الدراسة منذ لحظة وقوع الكارثة في فبراير من عام ٢٠٠٦م، حيث كلّفت جمعية الهلال الأحمر بقنا الباحث، بإعداد دليل مقابلة لأسر ضحايا العبارة السلام ٩٨ بمحافظة قنا ، وبمشاركة عدد من الأخصائيين الاجتماعيين بوزارة التضامن الاجتماعي، في جميع مراكز ومدن المحافظة ، وذلك بهدف توضيح الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأسر ضحايا الكارثة وتحديد احتياجاتهم ، وكان الباحث يجمع البيانات على فترات متقطعة ، حتى وقت كتابة التقرير النهائي للدراسة، في أكتوبر من عام ٢٠١١م .

٤- مصادر جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على مصدرين، هما :

(١) البيانات الواردة بوثائق رسمية ، وهي أيضاً نوعان :

أ – نوع إحصائي وصفي جُمع من السجلات المتاحة في المحليات والأجهزة التنفيذية، ومنها ما يلي :

- كشف بأسماء الركاب الصاعدين للعبارة السلام ٩٨، والصادر من المديرية العامة للجوازات بالمملكة العربية السعودية في١٤٢٧/١/٣هـ .
- إحصائية الركاب الصاعدين للعبارة السلام ٩٨ ، رحلة رقم " ٥ " من ضبا إلى سفاجا، والصادر من شركة مجموعة البلاغة للتجارة القابضة في ٢٠٠٦/٢/٢م .
- كشف بيانات المفقودين المصريين في حادث غرق العبارة السلام ٩٨، والصادر من وزارة التضامن الاجتماعي،في عام ٢٠٠٦ م .
- كشف يوضح عدد الناجين والمتوفين والمفقودين، والمبالغ المنصرفة في حادث غرق العبارة السلام ٩٨، والصادر من وزارة التضامن الاجتماعي في عام ٢٠٠٦ م.
- بيان بأسماء ضحايا العبارة السلام ٩٨ بمحافظة قنا، والصادر من الهلال الأحمر المصري ٢٠٠٦ م .

ب – نوع يتسم بطابعه الأكاديمي، ومصدر بعض المطبوعات والمراجع العلمية، وتقرير لجنة تقصي الحقائق الصادر من مجلس الشعب المصري ٢٠٠٦ م .

(٢) البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية، وهي أيضاً نوعان :

أ – بيانات تم الحصول عليها، من خلال دليل مقابلة أسر الضحايا .

ب – بيانات تم الحصول عليها، من خلال ملاحظات وانطباعات الباحثين في الميدان .

ثالثا : وصف البيانات وتحليلها ومناقشتها

يستعرض هذا المحور، النتائج التي تمخضت عنها الدراسة الحالية عبر ثلاثة محاور رئيسية، يمكن من خلالها الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وهي كما يلي :

أولا : النتائج الخاصة بالتعرف على الجهات المسئولة عن كارثة العبارة.

ثانيا : النتائج الخاصة بكيفية التناول القانوني والقضائي للكارثة .

ثالثا : النتائج الخاصة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للكارثة

أولاً : الجهات المسئولة عن كارثة العبارة السلام ٩٨ :

يحدد تقرير لجنة تقصي الحقائق المسئولية عن هذه الكارثة، في ثلاث جهات(مجلس الشعب ، ٢٠٠٦) ؛ هي :

١) الهيئة المصرية للسلامة البحرية .

٢) شركة السلام التي تملك وتدير العبارة .

٣) المسئولين عن إنقاذ الركاب بعد الكارثة .

بالنسبة لمسئولية الهيئة المصرية للسلامة البحرية :

تبدو هذه المسئولية في مدى إهمال المسئولين بهذه الهيئة، في مراجعة مستويات السلامة بالعبارة السلام ٩٨ ، والترخيص لها بالإبحار ، ومن مظاهر ذلك الإهمال ما يلي :

١) السماح بتسيير العبارة، خلافاً لما حددته الحكومة البنمية للعبارة السلام ٩٨ ، من أن الحد الأقصى لخط سيرها، يبلغ عشرين ميلاً، بعيداً عن اليابس ، وإعطاء العبارة شهادة الصلاحية خالية من هذا القيد منذ عام ٢٠٠٠ م ، كما ورد في تقرير الرقابة الإدارية .

٢) عدم صلاحية قوارب النجاة التي انتهت صلاحيتها منذ أكثر من خمس سنوات، والاعتماد على شهادات مزورة بصلاحيتها.

٣) الشركة التي أعطت شهادات صلاحية قوارب النجاة غير مرخص لها بإعطاء هذه الشهادات ، فضلاً عن أنها شركة تابعة للشركة المالكة للعبارة السلام ٩٨ .

٤) عدم التفتيش على مدى صلاحية سترات النجاة بالعبارة .

٥) عدم صلاحية إسطوانات مقاومة الحريق بالعبارة، لفسادها ، ومنها الإعفاء من تركيب جهاز الإطفاء المائي على الماكينات، لحين الانتهاء من موسم الحج بالمخالفة لاتفاقية سلامة الأرواح .

٦) عدم متابعة قيام هيئات القيادة بإعلام الركاب بوسائل النجاة ، وكيفية استعمالها في الرحلات المختلفة .

٧) انسداد جميع بالوعات جراج العبارة ، مما حال دون تصريف المياه التي استخدمت في إطفاء الحريق وتراكمها ، الأمر الذي تسبب في ميل السفينة ثم غرقها .
٨) امتلاء جراج العبارة بكم هائل من المواد البترولية المحملة من السعودية إلى مصر، لرخص ثمنها مما أسهم في إشتعال النيران .

أما عن مظاهر مسئولية الشركة الأم، التي تملك العبارة، فتتضح فيما يلي :

١) تسيير العبارة على الرغم من العيوب الثمانية التي شابت صلاحيتها للإبحار ، بما يشير على أن ثمة تواطؤاً خبيثاً تنبعث منه رائحة الفساد الذي يزكم الأنوف، قد جرى بين المسئولين عن الشركة، وبعض المسئولين عن الهيئة المصرية للسلامة البحرية في هذا الشأن ، ومن دلائل ذلك أن مدير عام الشئون الفنية السابق، وهو المهندس حيدر عبد العليم رجب قد أخفى الحد الأقصى المسموح للعبارة، بالسير فيه بعيداً عن اليابس وهو عشرون ميلاً .
٢) قيام الشركة بلصق شهادات مزورة خاصة بصلاحية قوارب النجاة .
٣) تَبَعية الشركة المختصة بالصيانة، وإعطاء شهادات الصلاحية لقوارب النجاة، لشركة السلام ذاتها، ويرأسها أحد أقارب ممدوح إسماعيل رئيس مجلس إدارة الشركة ، وقد استمرت هذه الشركة في إعطاء شهادات الصلاحية دون الترخيص لها بذلك .
٤) بلوغ نفوذ رئيس مجلس إدارة الشركة حدًا أوصله إلى أن يصبح عضواً في مجلس إدارة هيئة موانئ البحر الأحمر ، مما مكنه من تحقيق كافة المزايا غير المشروعة لشركته بسبب هذه العضوية ، الأمر الذي يجعله يقع تحت طائلة المادة ١١٥ عقوبات ، ومن بين هذه المزايا: التلاعب في الحد الأقصى لحمولة العبارة .
٥) عدم مبالاة الشركة بغرق العبارة بمن عليها من ركاب ، حيث طلب رئيس الشركة ونائبه البحث عن العبارة الغارقة على الرغم من علمهما بغرقها ، وهو تصرف يكشف عن عدم المبالاة وعدم الاكتراث الذي تشوبه رائحة العمد .
٦) على الرغم من امتلاك شركة السلام للنقل البحري عبارتين سريعتين ، ويمكن لأي منهما الوصول إلى موقع الحادث في ساعتين ، وعلى الرغم من العديد من النداءات التي طالبت بخروجهما منذ الصباح الباكر ، فإن إحداهما فقط هي التي خرجت في الساعة الثالثة بعد الظهر، وأنقذت ١٤٨ راكباً فقط، مع الأسف الشديد .

أما عن مسئولية المسئولين عن إنقاذ الركاب بعد الحادث، فتبدو فيما يلي :

أنه من الثابت أن هناك تراخياً في إنقاذ الركاب، سواء من الشركة المالكة أو ربان السفينة سانت كاترين ، والهيئات الحكومية المسئولة عن الإنقاذ، مما جعلهم طُعْمَ للأسماك المتوحشة، بما يشير إلى مدى بشاعة الفساد في مرفق تتعلق به أرواح الناس .

ولقد أوصت اللجنة بما يلي :

١) ضرورة إعمال سيادة القانون، ومحاسبة كافة المسئولين عن الكارثة .
٢) ترى اللجنة أن الكارثة ليست وليدة نقص في التشريعات التي تنظم تسيير السفن، أو مراقبة اشتراطات الأمن والسلامة قبل السماح لها بالإبحار ، بقدر ما هي وليدة عدم الالتزام بالمعاهدات والقوانين والأعراف .
٣) ضرورة تبليغ النيابة العامة وجهاز المدعي العام الاشتراكي بهذا التقرير لإعمال حكم القانون بشأن ما ورد فيه ، وإبلاغ جهاز الكسب غير المشروع، بالنسبة لرئيس مجلس إدارة شركة السلام، باعتباره عضواً في مجلس الشورى من ناحية، وعضواً بمجلس إدارة هيئة موانئ البحر الأحمر.

ويشير تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى العديد من الأمور التي توضح أن هذه الكارثة هي إفراز طبيعي لمناخ فاسد منحرف، حيث يتضح مدى تواطؤ الصفوة السياسية والتشريعية والقضائية مع الجهات المسئولة عن الكارثة ، ومن هذه الأمور ما يلي :

١) أن شركة السلام البحرية تحتكر عملية نَقْل الركاب بين الموانئ المصرية، الواقعة على البحر الأحمر إلى الموانئ السعودية ، كما تبين للجنة أن رئيس الشركة (ممدوح إسماعيل) عضو بمجلس إدارة موانئ البحر الأحمر ، وهو بذلك يكون في حكم الموظف العمومي، طبقاً لنص المادتين ١١٩ ، ١١٩ مكرر، من قانون العقوبات ، ولا يحق له أن يحصل، أو يحاول الحصول، لنفسه على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته، طبقاً لنص المادة ١١٥ عقوبات ، وتقع هذه الجريمة، حتى لو كان حصول الموظف على الربح والمنفعة في مقابل بضائع أداها إلى جهة عمله ، وهو ما يتوافر في حقه، من خلال حصول شركته في أثناء عضويته لهيئة موانئ البحر الأحمر، في ١٩٩٩/١/٢٦م، على ترخيص بمساحة ٩٠٠٠ متر، لإقامة محطة خدمة وإيواء الركاب، بميناء سفاجا بواقع عشرة قروش للمتر الواحد سنوياً ، وذلك بعد اعتماد هذا القرار من السيد المهندس وزير النقل، وهي ميزة حصل عليها بسبب عضويته في مجلس إدارة هيئة موانئ البحر الأحمر الذي يحمل معه شبهة ارتكابه الجناية المنصوص عليها في المادة ١١٥ عقوبات، السالفة الذكر ، مما ترى معه اللجنة إبلاغ النيابة العامة بذلك لإجراء شئونها معه .
٢) التفتيش على السفن العاملة في نقل الركاب لا يتم بالصورة التي ينبغي أن يتم بها، طبقاً للقواعد المقررة ، وأن الإجراءات التي تُتَّخذ قاصرة عن تحقيق الغرض منها ، وتراكم هذا القصور منذ سنوات، يشير إلى غياب عنصر المحاسبة ، لذا فإن السياسة العامة التي يسير عليها العمل داخل قطاع النقل البحري ، وبالتحديد داخل قطاع التفتيش البحري ، تزيد من احتمالية تكرار سيناريو تمرير أوراق عبارات متهالكة غير صالحة للعمل بصورة واسعة إلى الموانئ المصرية، خلال السنوات العشر

الأخيرة، في ظل مناخ فاسد بالكامل ، والذي يبدو في مدى تجاوز المسئولين عن الهيئة المصرية للسلامة البحرية بفعل النفوذ السياسي لمالك العبارة ، والتي أتاحت له الاحتكارات كافة، وتجاهل التجاوزات كافة .

٣) شركة السلام للملاحة البحرية تمتلك عدة عبارات، تم شراؤها من شركة Terenia الإيطالية، على سبيل الخردة وغير صالحة للملاحة في الدول الأوربية ، وقد تم إعادة تأهيل هذه العبارات بشكل بدائي غير مطابق للمواصفات الدولية ، حيث تمَّ دهنها من الخارج، وتغيير اسمها ورسوماتها وشهاداتها، وعلم دولة التصنيع، واستبدال علم دولة أخرى به، لتحويل هذه العبارات من سفن لنقل البضائع والحاويات والسيارات إلى سفن لنقل البشر ، أشبه بمدافن متحركة، في غيبة من الضمير والرقابة لاستغلال الفئات الدنيا في المجتمع ، والتي تعجز عن السفر بوسائل أكثر آدمية ، وربما يفسر ذلك الكوارث البحرية التي تبدو في غرق العبارات المصرية الواحدة تلو الأخرى، حيث غرقت العبارات السلام ٩٠ ، والسلام ٩٥ ، والسلام ٩٨ ، أما العبارات السلام ٩٢ ، والسلام ٩٤ ، والسلام ٩٦ ، فقد تم بناؤها عام ١٩٦٩م، وأدخلت الخدمة منذ عام ١٩٧١م، أي أنها تجاوزت العمر الافتراضي .

مما سبق يتضح أن هذه الكارثة هي إفراز طبيعي لانحراف الدولة وفسادها ، كنتاج لنظمها الديكتاتورية التي لا تقف مظاهره عند حد الممارسات الفاسدة للطبقة الحاكمة، بل تتجاوزه إلى التحالفات الفاسدة، أو ما يسمى بلعبة المصالح أو شبكة المصالح المشبوهة للنخبة الحاكمة والفئات الطفيلية ، حيث إن السلوك المنحرف للنخبة الحاكمة يعطي القدوة الانحرافية للصغار ، ويستشري الفساد في المجتمع، بما يترتب عليه خلق ثقافة الفساد، تلك الثقافة التي تجعل من الفساد أمراً مقبولاً اجتماعياً، للحصول على الحقوق، بما أدى إلى رسوخ أركان الفساد في كافة الأجهزة الحكومية وعرقلة جهود مكافحته ، كما أنه يجب عدم النظر إلى الفساد باعتباره مجرد خروج على القواعد القانونية السائدة في المجتمع؛ لأن هذا النظام القانوني يمكن أن يكون ذا طابع فاسد، أي أنه يسمح بممارسات تقنين الفساد، لأن هذه القواعد من صنع الطبقة الفاسدة . كما قد يكون هذا الفساد المؤدي إلى الكارثة موضوع الدراسة- نتاجاً للتبعية الرأسمالية العالمية التي تؤدى دوراً خطيراً في توجيه دول المحيط إلى النشاط الاستهلاكي ، والاستثمار في الأنشطة الطفيلية ذات الكسب السريع والمرتفع ، ويبدو ذلك في تحالفها مع القوى المحلية من خلال بيع السفن المتهالكة ومنحها شهادات تثبت صلاحيتها للملاحة البحرية . فالتحول من المحلية إلى العالمية أدى إلى تنامي الجريمة المنظمة، بما أدى إلى خلق مافيا الكوارث ، فوراء هذه الكارثة قوى اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية ، ولذا تعد هذه الكارثة بمثابة جريمة منظمة ارتكبت عبر أشكال مؤسسية، أو في ضوء ما يطلق عليه الشركات المتعددة الجنسيات ، بما يشير إلى دور دول المركز في خلق أزمات داخل المجتمع

المصري، التي تعد نتاجاً طبيعياً للانفتاح الاقتصادي والخصخصة، ومدى ارتباط ذلك بالمتغيرات العالمية في إطار ثقافة الاستهلاك المصدرة إلينا ، حيث تحول المجتمع المصري إلى النمط الاستهلاكي المتخلف، واتجه دون قاعدة إنتاجية نحو رأسمالية متخلفة، ترتب عليها انهيار الطبقات الوسطى، وصعود غير متوازن للطبقات الدنيا الطفيلية، اعتماداً على قيم الفهلوة والدردحة والغش والخداع والمحسوبية ، فلقد أصبحت هذه القيم – مع الأسف – وسيلة لعالم الشهرة والمال ، وانهارت قيم الجد والاجتهاد ، بما جعل مصر، كغيرها من الدول النامية في ظل العولمة وهيمنة رأس المال العالمي، تربة خصبة لنشاط التنظيمات الإجرامية عابرة للقارات أو لنمو تنظيمات إجرامية من الداخل ، فالتغيرات التي فرضها اقتصاد السوق هيأت العديد من الفرص لأسلوب عمل العصابات الإجرامية ، فالخصخصة في ظل عمليات الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تورط كبار المسئولين في الدولة في العديد من مظاهر الفساد كالعمولات والاختلاسات ، فلقد ترتب على اقتصاد السوق اعتناق ثقافة عقلانية الكسب السريع . ولقد كانت العديد من الممارسات الفاسدة لا تعد انحرافاً عن القيم التقليدية التي تؤكد على القربنة والقبلنة والشخصنة ، بل كانت تعد التزاماً بالقيم السائدة التي يصعب الفكاك منها . ولقد وصل نفوذ مثل هذه التنظيمات الإجرامية إلى قدرتها على تعيين الموظفين العموميين، بما يمكنها من إزاحة أي كفاءة علمية تعمل للمصلحة العامة ، فانتعشت الفئات الطفيلية، وأسهمت في إضعاف النسق القانوني، وأصبحت الغلبة للأفاقين والانتهازيين ، بل وحظيت مثل هذه التنظيمات بحماية السلطة الحاكمة، بما يضمن عدم ملاحقتها قانونياً، وذلك تحت تأثير الارتباط بين الصفوة الاقتصادية والصفوة السياسية، بما أدى إلى مشروعية التبادل بين المال والقوة . (على عبد الرازق جلبي ، ١٩٩٠ ، ٣٢ ، والسيد ياسين ،١٩٩٨، ومحمد البدوي،١٩٩٨، Oliver'2002،35).

ثانياً : كيفية التناول القانوني والقضائي لكارثة العبارة :

تعبر القوانين منذ نشأتها عن مصالح الطبقة المسيطرة ، فهي أداة لتحقيق مصالحها ، وإخفاء حقيقة استغلالها. ففي المجتمع العبودى كان القانون يضع العبيد في مصاف الماشية، ويعطي الحق لسيده في أن يقتله أو يقدمه فريسة للوحوش ، أو يبيعه في الأسواق . وفي المجتمع الإقطاعي أدت الإيديولوجية الدينية دوراً في إخفاء حقيقة التناقضات الطبقية ، وأصبح الهدف من العقاب حفظ الدين ، ومن وراءه الكهنة وطبقة النبلاء ، وقيست الجرائم ضد الله بالجرائم ضد الحاكم بأمر الله ، فلكي يتم المحافظة على ثروة الملاك ، عوقبت السرقة بالإعدام كوسيلة لتأديب الفقير ومنعه من التطلع للغنى . وفي المجتمع البورجوازي كان الخطاب السياسي القانوني هو الشكل السائد لوعي الطبقة البورجوازية في بداية احتجاجها على النظام الإقطاعي ، حيث دعت إلى مبادئ الحرية والعدالة والمساواة ، وسيادة

القانون ودولة القانون ، إلا أن رغبة البورجوازية في تدعيم سيطرتها وهيمنتها والاحتفاظ بمكاسبها، أدي إلي فقدان طابع الأفكار التي تنادي بها ، وأصبحت مجرد مساواة شكلية تخفي المضمون الطبقي ، وأصبحت القوانين تحمي الاستغلال الرأسمالي ، فالحرية هي حرية الأغنياء في اقتناص الفرص ، وحرية الفقراء في الموت جوعا . وعاقبت القوانين الفقير علي سرقة مال الغني ، إلا أنها لم تعاقب الغني على ابتزاز مال الفقير ، فهناك تمييز في تطبيق القانون لا يقوم بحماية المجتمع ككل، بل يقوم بحماية الطبقة المسيطرة (أحمد نور ، ٢٠٠١ ، ٦٠ -٦٣) . فالقانون من وجهة نظر ريتشارد كويني، ما هو إلا شعار يصنع ويستخدم، من خلال حكم الطبقة، لحماية وجود النظام ، فمهمة القانون الأساسية في النظام الرأسمالي، هي حماية وصيانة وتأمين مصالح هذا النظام (Fitzgerald , M, 1977,86) . والقانون الأساسي لأي دولة هو من صنع الفئات ذات النفوذ السياسي والاقتصادي ، ويعكس رغباتهم ، ويحقق أهدافهم ، بل ويسبغ المشروعية علي ممارساتهم القهرية ضد الطبقات المغلوبة ، ولا يستخدم القانون لقهرهم فحسب ، بل ويجعلهم مسحورين بأدواته من حيث القوة والسلطة ، فالسجن في حقيقة الأمر هو سلاح للأيديولوجية الرأسمالية يخفي حقيقة جرائم أصحاب النفوذ(Fitzgerald et al, 1981, 299) . لذا فإن قوانين الانفتاح الاقتصادي في مصر في سبعينات القرن العشرين، كانت بمنزلة تحول كيفي من الاشتراكية إلي الرأسمالية أسهمت إلي حد كبير في مشروعية عدم العدالة في توزيع الدخول ويبدو ذلك فيما يلي (السيد ياسين ، ١٩٨٦ ، ١٣٨) :

١- صياغة القاعدة القانونية تمت في إطار من التحالف بين السياسيين المحترفين ورجال التشريع والرأسماليين، لإصدار قوانين لا تكفل لهم استثمار أموالهم بحرية فحسب ، ولكن أيضاً نهب المال العام .

٢- دور الإعلام في تزييف الوعي الاجتماعي، من خلال الإعلام القانوني، بهدف زحف الطبقة البورجوازية علي المال العام والأراضي الحكومية .

٣- عمليات تطبيق القاعدة القانونية، تستخدم لخدمة مصالح الطبقة السائدة .

٤- تعدد أساليب التلاعب بشعار سيادة القانون، لتطبيق سياسة تمييزية لصالح الطبقة السائدة .

٥- عدم فعالية أجهزة الرقابة علي القاعدة القانونية ، حيث إن الطبقة السائدة أرهبت أجهزة الرقابة ، ومنعتها من مزاولة عملها .

ويفسر لنا العرض السابق أن طبيعة العلاقة بين المصريين والسلطة هي علاقة مفارقة ، فكلما زادت وطأه الحكام علي المحكومين ، فر المحكومون من الحياة أو من الوطن (محمد نور فرحات ، ١٩٨٦ ، ٢٥٩) . أما الفرار من الحياة فقد تكفلت به جرائم الانتحار، أو الموت غرقاً في البحار والمحيطات، فتكفلت به الهجرة غير الشرعية، وأما عن الفرار من الوطن، فقد تكفلت به هجرة صفوة العقول المصرية ، وفرار

المواطنين البسطاء للعمل في الدول العربية المجاورة، والعودة في عبارات متهالكة ليكونوا طعاماً للأسماك المتوحشة .

ويمكن هنا عرض تدرج عملية تناول كارثة العبارة السلام ٩٨، من الناحية القانونية والقضائية كما يلي :

١- في يوم الأربعاء الموافق ٧ / ٦ / ٢٠٠٦م، أشار المدعي الاشتراكي (جابر ريحان) في مؤتمر صحفي " أنه سمح لمالك العبارة السلام ٩٨ بالتصرف في أمواله ، بعد أن سدد ٣٣٠ مليون جنيه مصري (٥٧ مليون دولار) تعويضات عن الكارثة ، وذلك بواقع ٣٠٠ ألف جنيه مصري عن الضحية ،و٥٠ ألف جنية عن الشاحنة . كما أنه قرر رفع اسمه واسم أسرته من قوائم الممنوعين من السفر .

٢- في يوم الأحد الموافق ٢٧ / ٧ / ٢٠٠٨ م ، أصدرت محكمة جنح سفاجا ، حكما بتبرئه خمسة من المتهمين الستة في قضية العبارة السلام ٩٨ ، كما أصدرت حكما بحبس ربان العبارة سانت كاترين لمدة ستة أشهر ، ودفع غرامة عشرة آلاف جنيه بتهمة عدم مساعدة العبارة السلام ٩٨ الغارقة .

٣- في يوم الخميس الموافق ١١ مارس ٢٠١٠م أصدرت محكمة جنح سفاجا حكماً غيابياً بالسجن سبع سنوات مع الشغل للمتهم الأول صاحب العبارة السلام ٩٨ ، ورئيس مجلس إدارة شركة الملاحة ، وثلاث سنوات مع الشغل، لكل من ممدوح عرابي مدير الأسطول البحري للشركة ، ونبيل السيد شلبي مدير فرع شركة الملاحة بسفاجا، وإلزامهم بالمصاريف .

٤- في يوم الأربعاء ٢٠١٠/٤/٢١م، أصدرت المحكمة التأديبية العليا أحكاماً رادعة ، بإدانة ٥٨ موظفاً ومسئولاً بالهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية وقطاع النقل البحري بوزارة النقل، في قضية العبارة السلام ٩٨، حيث تم فصل أحد عشر موظفا من الخدمة، وإحالة خمسة عشر موظفاً إلي المعاش ، ووقف واحد وعشرين موظفاً عن العمل لمدة ستة أشهر، وخصم راتب شهر لثلاثة متهمين ، وتغريم سته متهمين آخرين بغرامة تعادل خمسة أضعاف الأجر الذي كان يتقاضاه كل متهم في الشهر، عند انتهاء الخدمة وتوجيه عقوبة اللوم لمتهمين اثنين وأسدل الستار عن التناول القانوني والقضائي لكارثة العبارة السلام ٩٨، حتى وقت كتابة التقرير النهائي للدراسة.

وتكشف عملية التناول القانوني والقضائي لكارثة العبارة السلام ٩٨، عن مدي انهيار السياج القانوني بشكل أدي إلى تحويل المجتمع إلي غابة، حيث أصبح القانون أداةً في أيدي من يملكون، أما عامة الشعب فلا يجدون المعاملة نفسها ، كما يشير هذا التناول إلي أشد صور العدوان علي القانون والاستخفاف به ، وتجاهله والالتفاف حوله ، ويؤكد أن القانون ليس إلا تعبيراً عن إرادة السلطة السياسية . فالقانون لا يستكمل هيبته إلا بعمومية تطبيق بنوده وأحكامه علي الكافة ،وهو ليس مجرد السطور المكتوبة ، وإنما هو القاعدة القانونية التي تطبق في الواقع ، وفقدان القانون

لمكانته السامية ونزاهته وعدالته وترجمته لإرادة الجميع وخدمة المجتمع، يؤدي إلي فقدان مشروعيته ، حيث يتحول المجتمع من التماسك إلي التفكك ، ويطلق العنان للنزعات الفردية الأنانية ، وتسود لغة القوة والثروة فوق لغة الحق والعدل ، ويصبح سد هذه الفجوة أمراً شديد الصعوبة ، ففي الوقت الذي يركز فيه قانون العقوبات علي الجرائم البسيطة ، فإنه لا يحدث تركيز مماثل علي أخطر جرائم الفساد والاستغلال والشركات الوهمية والتربح واستغلال النفوذ ، مثل هذا الأمر يؤدي إلي انحراف المجتمع نفسه (هناء الجوهري ، ٢٠٠٤، ٣١ – ٣٣) . فتبرئة المسئولين عن كارثة العبارة السلام ٩٨، يشير إلي مدي العبث في التكييف القانوني للاتهامات الموجهة إلي المسئولين عن الكارثة، والتي أدت إلى قَتْل حوالي ألف مواطن ، باعتبارها جنحة بسيطة ، ثم اختصارها عند حدود" علم ولم يبلغ"، أي علم بفرق العبارة، ولم يسارع بالتبليغ عن الواقعة ، علي الرغم من وجود العديد القرائن التي تدين رئيس مجلس إدارة الشركة، لاستهتاره بأرواح البشر ، فإن النيابة العامة من سلطتها إسقاط كافة التهم والإبقاء علي تهمة محددة، تمكّن الجاني من الحصول علي البراءة ، بما يشير إلي أن الفساد استشري أيضا في السلطة القضائية ، ويبدو ذلك في عملية تستيف وترتيب الأوراق أمام القاضي، بما لا يجعله يحكم إلا بما حكم به ، حيث يتم استبعاد كافة الوثائق والمستندات التي لا مجال للتشكيك فيها والمرفقة بتقرير لجنة تقصي الحقائق عن الكارثة . فعلي الرغم من الجرائم التي ارتكبتها شركة السلام بالملاحة البحرية، والتي كشف عنها تقرير لجنة تقصي الحقائق، كجرائم الاستيلاء علي أراضي الدولة، وجرائم الاحتكار، وجرائم الرشوة وجرائم استغلال النفوذ ، وجرائم استغلال ثغرات القانون، فضلا عن تدني مستوي البحارة ومدي جهلهم بإجراءات الأمن والسلامة والتحايل علي تلك الإجراءات بالحصول علي شهادات موثقة – علي غير الحقيقة – تؤكد سلامة العبارة وكافة أجهزتها ، بما يشير إلي مشاركة جهات أخري في هذه الكارثة على الرغم من هذا كله، فإن الإجراءات القانونية التي اتخذت مع مرتكبيها لا يمكن أن تتساوي مع ما يتخذ من إجراءات رادعة مع لص ارتكب جريمة سرقة مع راكب واحد، في إحدي وسائل النقل (سمير نعيم ، ٢٠٠١ ، ٤) . فهناك فجوة عميقة بين تدابير العدالة الشكلية المذكورة في المجلدات، وتدابير العدالة الواقعية في التطبيق العلمي (Cavadina & Dignan , 1997 , 151) . فالأجهزة المطبقة للقانون لم تنشأ لحماية المجتمع ككل، بل لمصلحة الطبقة المسيطرة (فالفقراء هم أكثر عرضه للاعتقال، وإن اعتقلوا فهم أكثر عرضه للمحاكمة ، وإن حكم عليهم فهم أكثر قدرة للبقاء في السجن فترة أطول) . وقد رأي سذرلاند أن ما يستحق الاهتمام والدراسة، هي تلك الجرائم التي يقوم بها أفراد الطبقة العليا ، حيث إنها الأكثر خطورة وضرراً ،وعلى الرغم من ذلك لا يطبق علي هؤلاء المجرمين أية جزاءات ، بل إنها قد لا تعد جرائم علي الإطلاق (أحمد نور ، ٢٠٠١ ، ٢٤١) . ولقد أشار عبد المجيد محمود النائب العام في مصر – وذلك في رسالته للدكتوراه، التى تحمل عنوان: " المواجهة الجنائية للفساد بين اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع المصري " – إلي أن من أسباب الفساد في مصر: عدم وجود أجهزة حكومية تتولي الرقابة وتتلقي الشكاوي ، وعدم فعالية أجهزة العدالة

الجنائية؛ كالشرطة والنيابة والقضاء في مواجهة ظواهر الفساد (عبد المجيد محمود،٢٠١١) . فنظم العدالة الجنائية في مصر تتجاهل الجرائم الخطيرة التي يرتكبها ذوو الياقات البيضاء، وتركز فقط علي الجرائم التي يرتكبها الفقراء ، فوضـــع المجرم الطبقي يؤثر في كيفية التعامل معه ، ففي الوقت الذي قام فيه البرلمان التركي بعقـاب كوري إيدن Koray Aydin وزير الأشـغال العامة والإسكان التركي بالسجن، بتهمة الفساد في عملية عـــروض الأسعـــار بوزارتـــه ، والمتعلقـة بالكـــوارث الزلزاليـــة (Green, 2005, 580) ، فإن البرلمان المصري أتـاح لممدوح إسماعيل مالك العبارة، ورئيس مجلس إدارة شركة الملاحة البحرية، بالهروب بأموالـه إلي دولة، ليس بينها وبين مصر اتفاقية لتبادل المجرميـن ، كما أن رجال النيابة العامة في مصر قاموا بترتيب وتستيف الأوراق في قضية كارثة العبارة السلام ٩٨، لكي يـتم الحكـم ببراءتـه (حسين محمود حسن، ٢٠١١)، ويبدو أن القائمين علي نظام العدالة الجنائية في مصر ينتمون إلي الطبقة العليا، التي ينتمـي إليها رجال الأعمال، الذين يقومون بخرق القانون ولا يُعَـاقبون ، فالمشرّعون والقضاة فـي مصر لا يتقبلون فكرة أن مخالفات رجال الأعمال تشكل جرائم، أو أنهم مجرمون (أحمد نور ، ٢٠٠١ ، ٢٤٣) . هذا فضلاً عن أن تعدد الجهات المسئولة عن الكارثة، كما أوضحها تقرير لجنة تقصي الحقائق، تجعل كثيراً من حالات التحقيـق تنتهـي دون تحديـد المسئول عن الكارثة، وذلك لسهولة التنصل من المسئولية ، وأن الإجراءات القانونية التـي تـم اتخاذها تجاه قضية كارثة العبارة السلام ٩٨، ليست فقط دليلا علي فساد المجتمع، ولكنها أيـضاً دليلٌ علي أن المجتمع أصبح فاسداً ، حيث إن الفساد في ظل هذا المجتمع، يصبح هو المـألوف والقاعدة العامة والوسيلة المفضلة لتكوين الثروة والحصول علي النفوذ السياسي والمكانة فـي المجتمع، في جميع قطاعات الحياة، من الاقتصاد إلى السياسة، إلى الأمن والقـضاء والجامعـة وباقي مؤسسات الدولة. فالفساد السياسي يعطي الضوء الأخضر لفساد بعض الهيئات التي تحظى بالهيبة والتقدير؛ مثل الهيئة القضائية والهيئة العسكرية ، فمن المعروف أن القضاة في كثير من المجتمعات النامية يتعرضون لضغوط سياسية تؤثر على نزاهتهم وحيادهم، مما يؤدي إلى غياب مبدأ العدالة ، فعلى الرغم من أن كافة الدساتير في الدول النامية تنص على مبدأ استقلال الهيئـة القضائية وسيادة القانون (محمد البدوي ، ١٩٩٨ ، ٨١) ، فإن هناك تجاوزات سياسيةً تَحُول دون تحقيق هذا المبدأ، ومن ثَمَّ تصبح التشريعات القانونية، في ظل هذا المجتمع، هي الراعيـة الرسمية للفساد والتزوير والتزييف ، حيث تكاد مهمة القانون تقتصر على حماية الطبقة الحاكمة، التي تستطيع تصويرها للرأي العام، من خلال إعلامها المزيف، بأنها مصالح وطنية ، فمن الناحية التشريعية فإن القوانين التي يتم اتخاذها ترتبط بالمصالح الاقتصادية والـسياسية للقـوة داخـل المجتمع، أكثر من ارتباطها بالمصلحة العامة ، فالقوانين تحمي الملكية الخاصـة ولا تفيـد كـل أعضاء المجتمع بالتساوي ، كما أن القانون ينفذ ويدار بصورة غير منصفة ، فأعضاء الطبقـات الدنيا يتعرضون للمحاكمات الجنائية الظالمة ، كما أن الأيديولوجية الفردية للنظام الرأسمالي تجعل

الفرد المنتب هو الذي يجب أن يلام في حين أن التظلم ينجو من اللوم ، لذا فإن الرأسماليين هم الذين يربحون من النظام الرأسمالي . (Hester & Eglin , 1992 , 265 – 268) .

ثالثاً : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكارثة العبارة السلام ٩٨ :

حاول الباحث تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الكارثة، من خلال توضيح حجم ركاب العبارة طبقاً لجنسياتهم ، ونوعهم ، وحجم ركاب العبارة المصريين، طبقاً للمحافظات التي ينتمون إليها ، وحجم الضحايا في محافظة قنا، طبقاً لمحال إقامتهم ، وأعمارهم ، وحالتهم الاجتماعية ، والأشخاص الذين كانوا يتولون رعايتهم قبل الكارثة ، وعدد أولادهم ، والمراحل التعليمية لأولادهم ، ووَصْف للمساكن التي كانوا يقيمون فيها ، والدخل الشهري لأسر الضحايا ، ومصادر الدخل الشهري لهذه الأسر ، والأشخاص الذين يتولون الرعاية والإنفاق على من كان يعولهم الضحايا ، واحتياجات أُسَر الضحايا .

١ – حجم ركاب العبارة طبقاً لجنسياتهم :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ١) إلى ما يلي :

- أن غالبية ركاب العبارة مصريون (٩١,٧ %) ، وأن الأجانب يمثلون (٨,٣ %) .
- وأن (٧١,١ %) من ركاب العبارة كانوا من الضحايا ، وترتفع هذه النسبة إلى (٧٣,٢ %) بين المصريين ، في حين تنخفض إلى (٤٧,٥ %) بين الأجانب .

٢ – حجم ركاب العبارة طبقاً للنوع :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ٢) إلى ما يلي :

- أن غالبية ركاب العبارة من الذكور (٨٧,٦%) ، وأن الإناث يمثلون (١٢,٤ %) .
- أن غالبية ركاب العبارة من الضحايا (٧١,١ %) ، وأن هذه النسبة ترتفع بين الإناث إلى (٩١,٢ %) ، في حين تنخفض بين الذكور إلى (٦٩,٦ %) .
- وتشير إحدى الدراسات السابقة، التي أُجريت عام ٢٠٠٦م، إلى أن الآباء في جنوب آسيا، يقومون بتعليم أبنائهم الذكور فنون السباحة المطلوبة لحياة الصيد، في حين أن الإناث لا يتعلمن السباحة ، وأن كارثة " تسونامي " في جنوب آسيا عام ٢٠٠٤م ، ترتب عليها تعرض الإناث للموت، بصورة أكثر من الرجال فالعديد من النساء كنَّ ضحايا لهذه الكارثة . (Schaefer, 2009, 89) .

٣- حجم ركاب العبارة المصريين طبقاً للمحافظات التي ينتمون إليها :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ٣) إلى ما يلي:

- أن جميع محافظات مصر، فيما عدا ثلاث محافظات، هي مطروح وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية - قد عانت من آثار هذه الكارثة - والتي جاء ترتيبها كما يلي، سوهاج (٢٢,٥ %)، فقنا (٨,٣%) فالدقهلية (٨,١ %)، فالقاهرة (٧,٩%)، فأسيوط (٦,٥ %)، فالإسكندرية (٦,١ %)، فالشرقية (٤,٩ %)، فالجيزة (٤,٢%)، فالغربية (٤,١ %)، فالمنوفية (٤,١ %)، فالبحيرة (٣,٦ %)، فالقليوبية (٢,٩ %)، فالفيوم (٢,٧ %)، فكفرالشيخ (٢,٥ %)، فالمنيا (٢,٥%)، فبني سويف (٢,٤ %)، فالسويس (٢,٢ %)، فالبحر الأحمر (١,٢%)، فأسوان (٠,٩ %)، فدمياط (٠,٨ %)، فالإسماعيلية (٠,٦ %)، فالأقصر (٠,٤%)، فبورسعيد (٠,٤%)، فالوادي الجديد (٠,١ %)
- هناك محافظات كانت نسبة نجاة ركابها تفوق نسبة عددهم في العبارة، وهي كما يلي: الدقهلية (٣٤,٣ %) ، والشرقية (٣٢,٨ %) ، والفيوم (٣٢,٨ %) ، فالمنيا (٣١,٣ %) فسوهاج (٣٠,٨ %) ، فكفر الشيخ (٣٠,٣ %) ، فأسيوط (٢٩,٨ %) ، فالمنوفية (٢٨,٣ %) ، فالإسكندرية (٢٨,٢ %) .
- هناك محافظات كانت نسبة الضحايا تفوق نسبة عددهم في العبارة؛ وهي بالترتيب كما يلي : السويس (٨٩,٣ %) ، فالإسماعيلية (٨٧,٥ %) ، فالقاهرة (٨٧,٤ %) ، فأسوان (٨٣,٣ %) ، فدمياط (٨١,٨ %) ، فبني سويف (٨٠,٧ %) ، فالأقصر (٨٠ %)، فالبحيرة (٧٩,٨ %) ، فالقليوبية (٧٩,٥ %)، فالغربية (٧٩,٣ %) ، ثم قنا (٧٧,٦ %) .
- هناك محافظات لم ينجُ من ركابها أحد، وهي محافظة بور سعيد ومحافظة الوادي الجديد
- هناك محافظات تم إنقاذ جميع ركابها؛ وهي البحر الأحمر فتراكم الكوارث في منطقة معينة، كما تشير الدراسات السابقة، يؤدي إلى خلق ثقافة الإصرار على مواجهة الكوارث (168 , 2002 , Dyer) ، كما أن هناك بعض الشعوب، كما يقول شانلن Shanlin – قد تتكيف لقرون عديدة مع الجفاف الموسمي في إقليمهم، من خلال ارتباطهم العرقي، وتعاونهم مع الفلاحين، ومعرفتهم بالطرق المختلفة للهجرة . (Oliver & Hoffman , 2002 , 8) .

٤- ركاب العبارة المصريين، طبقاً لمحافظاتهم :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ٤) إلى أنه على الرغم من أن نسبة سكان محافظات الوجه القبلي تمثل ٣٦,٥ % من مجموع السكان في المجتمع المصري، فإن نسبتهم بين ركاب العبارة كان ٥٠,٤ % .

٥- حجم الضحايا في محافظة قنـــا، طبقاً لمحال إقامتهم :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ٥) إلى أن إجمالي ضحايا العبارة المنكوبة ٩٨، في محافظة قنـــا كان (٨٢) ضحية، بينهم طفلة عمرها شهر ونصف فقدت مع والـــدتها ، وكانت محال إقامتهم كما يلي :

- ٢٦ حالة في مركز أبو تشت، منهم ٢٤ حالة في الريف ، وحالتان في الحضر .
- حالة واحدة في مركز فرشوط من الريف ، ولا توجد أية حالة في الحضر .
- عشر حالات في مركز نجع حمادي، منهم ثماني حالات في الريف ، وحالتان في الحضر .
- ست حالات في مركز دشنـــا، منهم خمس حالات في الريف ، وحالة واحدة في الحضر .
- ثلاث حالات في مركز الوقف من الحضر ، ولا توجد أية حالة في الريف .
- اثنتا عشرة حالة في مركز قنـــا، منهم إحدى عشرة حالة في الريف ، وحالة واحـــدة فـــي الحضر .
- حالتان في مركز قفط من الريف ، ولا توجد أية حالة في الحضر .
- إحدى عشر حالة في مركز قوص من الريف ، ولا توجد أية حالة في الحضر .
- ثماني حالات في مركز نقادة من الريف ، ولا توجد أية حالة في الحضر .
- حالتان في مركز أرمنت من الريف ، ولا توجد أية حالة في الحضر .
- حالة واحدة في إسنا من الريف ، ولا توجد أية حالة في الحضر .

وتشير الشواهد الميدانية إلى أن جميع مراكز قنـــا عانت من آثار هذه الكارثة ، كما تشير الأرقام السابقة إلى أن غالبية الضحايا من الريف (٨٩ %) ، وهي نسبة تفوق نسبة تمثيلهم في المجتمع العام (٧٨,٧ %) في تعداد السكان لعام ٢٠٠٦م ، أما الضحايا من الحضر (١١ %) فهي نسبة تقل إلى الضعف تقريباً عن نسبة تمثيلهم في المجتمع العام (٢١,٣ %) في تعداد السكان لعام ٢٠٠٦م(الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ،٢٠٠٨).ولا شك أن مثل هذه الأرقام تشيـــر إلى حقيقة، مفادها أنه إذا كانت هناك تنمية في صعيد مصر ، فإن هذه التنمية تستأثر بها المدن دون الريف ، ففي المدن يستطيع الشباب أن يجد فرصة عمل، بحكم مشروعات التنمية المتاحة في الحضر ، أما الريف فما زال بعيداً عن اهتمام منفذي البرامج .

٦- الفئات العمرية للضحايا في منطقة قنـــا :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ٦) إلى ما يلي :

- أعمار الضحايا تراوحت ما بين ٢٥ عاماً إلى ٦٣ عاماً، فيما عدا طفلة واحـــد لم تتجاوز شهرين .

- غالبية الضحايا (٩١,٤ %) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٥٤ عاماً ، ومثل هذه الفترة من أهم فترات النشاط الإنتاجي ، وفقدانهم لم يكن فقط خسارة مباشرة لطاقة إنتاجية، مسئولة عن أسرهم ومصدر دخل وإعالة لهم ، بل أيضاً خسارة لموارد التنمية الاقتصادية في المجتمع بشكل عام ، ويتمثل ذلك في النفقات الباهظة التي تستهلكها عمليات الوقاية والمؤسسات التي تنشأ من أجل ذلك ، وهذه النفقات غير الإنتاجية كان من الممكن استثمارها في عمليات الإنتاج، لتعود على المجتمع بالفائدة .

٧- الحالة الزواجية للضحايا :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ٧) إلى أن الغالبية العظمى من الضحايا من فئة المتزوجين ، ولقد كشفت الدراسة عن أن هناك ثلاث حالات متزوجين بأكثر من واحدة ، بما أدى إلى ترمل إحدى وثمانين زوجة ، وترمل زوج واحد بفقدان زوجته ، مما أدى إلى انهيار الوحدة الأسرية وتفككها ، فضلاً عما تتعرض له الأرملة في صعيد مصر، من قيود حيث لا يسمح لها المجتمع بالعمل مما يجعلها أكثر اعتماداً على الجهات الحكومية أو المساعدات من الأقارب .

٨- الأشخاص الذين كان يعولهم الضحايا قبل الكارثة :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ٨) إلى ما يلي :

- (٩٨,٨ %) من الضحايا كانوا يعولون أشخاصاً آخرين قبل الكارثة .
- (٩٥,١ %) من الضحايا كانوا يعولون زوجات .
- (٩١,٤ %) من الضحايا كانوا يعولون أبناء .
- (٨,٥ %) من الضحايا كانوا يعولون آباء .
- (٧,٣ %) من الضحايا كانوا يعولون أمهات .
- (٦,١ %) من الضحايا كانوا يعولون إخوة وأخوات .
- (١,٢ %) من الضحايا كانوا يعولون أزواجاً .

٩- عدد أبناء الضحايا :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ٩) إلى أن هذه الكارثة خلفت وراءها (٢٥٨) يتيماً من عائلات الضحايا، فقدوا آباءهم في لحظة واحدة، مما ترتب عليها حرمانهم من أهم مصادر الإشباع العاطفي، وفقدان سلطة الإشراف عليهم وتوجيههم، وافتقاد المثل الأعلى الذي يمثل قدوة لهم ، وأن غالبية الضحايا (٨٧,٨ %) لديهم أطفال، ما بين طفل واحد إلى اثني عشر طفلاً ، الأمر الذي يشير إلى عقم عمليات التوعية لبرامج تنظيم الأسرة ، كما تشير المشاهدات الواقعية إلى حرمان الريف من مثل هذه العمليات .

١٠- المراحل التعليمية لأبناء الضحايا :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ١٠) إلى ما يلي :

- أن (٦٤ %) من أبناء الضحايا ما زالوا يتلقون التعليم في مراحله المختلفة .
- أن (٢٢,١ %) من أبناء الضحايا دون سن التعليم .
- أن (١٠,٤ %) من أبناء الضحايا حاصلون على مؤهلات دون عمل .
- أن (٢,٧ %) من أبناء الضحايا لم يلتحقوا بأي مرحلة تعليمية .

١١- وصف مساكن أسر الضحايا :

تشير المشاهدات الواقعية (جدول ١١) إلى أن غالبية أسر الضحايا يقيمون في منازل مشتركة على هيئة حجرة أو حجرتين، مع باقي الأخوة وأبناء العم ، حيث ما زالت الأسرة الممتدة قائمة في صعيد مصر، خاصة في الريف ، كما أن هناك بعض الأسر (٦,٢ %) تعيش في منازل مبنية بالطين ، أما في حضر صعيد مصر (١١,١ %) فيقيمون في شقق بالإيجار .

١٢- الدخل الشهري لأسر الضحايا :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ١٢) إلى أن غالبية أسر الضحايا ليس لهم دخل شهري (٧٩,٢ %) مما يعمق من حدة المأساة ، حيث تشير خريطة الفقر في مصر، إلى أن الفقر يتركز بشدة في محافظات صعيد مصر ، فعلى الرغم من أن هذا الإقليم يمثل ٣٦% من إجمالي السكان ،فإن نصيبه من السكان الأشد فقراً (٦٦%) ، هذا بالإضافة إلى أن ٩٥ % من القرى الأشد فقراً، تقع في صعيد مصر (تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٨م ، ص٤٩) .

١٣- مصادر الدخل الشهري لأسر الضحايا :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ١٣) إلى أن جميع أسر الضحايا تقريباً، كانوا يعتمدون على عمل العائل في الخارج ، وإن كانت هناك نسبة ضئيلة تقوم بالعمل الحرفي (٣,٧ %) ، أو العمل الحكومي (٤,٨ %) ، أو الاستفادة من المعاش التأميني (١٤,٦ %) ، أو المعاش المبكر (٢,٤ %) .

١٤- الأشخاص الذين يتولون الرعاية على من كان يعولهم الضحايا :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ١٤) إلى ما يلي :

- أن الزوجات تأتين في مقدمة مَنْ يقع عليهنّ عبء الرعاية والإنفاق على من كان يعولهم الضحايا (٩٠,١ %) ، الأمر الذي يزيد من حدة ظاهرة النساء المعيلة

١٥- احتياجات أسر الضحايا :

تشير المعطيات الإحصائية (جدول ١٥) إلى أن أهم احتياجات أسر الضحايا جاءت كما يلي :

- ٥٦ حالة بنسبة (٦٩,١ %) عبرت عن حاجتها إلى مشروع إنتاجي متعلق بتربية المواشي ، خاصة أن لديهم المكان الملائم لذلك .
- ٨ حالات بنسبة (٩,٩ %) عبرت عن حاجتها لتوفر عمل حكومي لأبناء أو زوجات الضحايا ، خاصة أن هناك عدداً كبيراً من أبناء الضحايا حاصلون على مؤهلات ولم يعملوا ، بل إن هناك زوجات حاصلات على مؤهلات ولم يعملن .
- ست حالات بنسبة (٧,٤ %) عبرت عن حاجتها لشراء شهادات استثمار ذات عائد شهري .
- ٥ حالات بنسبة (٦,٢ %) عبرت عن حاجتها للمساهمة في مشروع بقالة (سوبر ماركت) .
- ٣ حالات بنسبة (٣,٧ %) عبرت عن حاجتها لشراء تاكسي أجرة ، وذلك لخبرة أحد أفراد الأسرة بقيادة السيارات .

خاتمـــــــــــة

أجريت الدراسة الحالية بهدف :

١- التعرف على الجهات المسئولة عن كارثة العبارة السلام ٩٨ .
٢- كيفية التناول القانوني والقضائي لهذه الكارثة .
٣- الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على وقوع هذه الكارثة .

أولاً : فيما يخص التعرف على الجهات المسئولة عن الكارثة والعوامل التي تؤدي إلى مثل هذه الكوارث :

١- كشف تقرير لجنة تقصي الحقائق عن أن هناك ثلاث جهات اشتركت في المسئولية عن كارثة العبارة السلام ٩٨ ، وهي: الهيئة المصرية العامة للسلامة البحرية ، وشركة السلام للملاحة البحرية التي تملك وتدير العبارة ، والمسئولون عن إنقاذ الركاب بعد وقوع الكارثة
٢- كشفت الدراسة عن دور قطاع النقل البحري وإدارة التفتيش البحري في تمرير أوراق عبارات غير صالحة ، واعتماد شهادات الإشراف الدولي المزيفة والتي تقر بصلاحية عبارات متهالكة مقابل الرشاوى التي تحصل عليها هذه الدول . حيث تشير الدراسات السابقة إلى دور الشركات الأجنبية في استخدام الرشاوى والعمولات لتسهيل معاملاتها ، أو ما يطلق عليها نظام المبادلات Give and Take Relationships الذي يشمل كل أشكال

ممارسة النفوذ لتجاوز القوانين وتخطي حدود الشفافية ، وأن أكثر الطبقات تعاوناً معها؛ طبقة النخبة (سهير عبد المنعم ، ٢٠٠٣ ، ١٠٧٥) .

٣- كشفت الدراسة، في ضوء ما أشارت إليه تسجيلات الصندوق الأسود ، عن عجز قبطان العبارة السلام ٩٨ عن اتخاذ أي قرار مناسب، في الوقت المناسب، وعجزه عن إدارة الأزمة بالطريقة الواجبة، بالرغم من أن الحريق قد استمر لمدة أربع ساعات ونصف ، فلم يتخذ هذا القبطان قراراً بالعودة إلى ضبا ، ولا بإخلاء العبارة ، وإنما عجز عن معرفة مكان العبارة ، وعن توجيهها ، بل وتردد في اختيار الوجهة التي يجب أن يتجه إليها ، بما يشير إلى تدني المستوى العلمي ، وغياب المعرفة العلمية والمهارات العملية، ومهارات إدارة الأزمات ومواجهة الطوارئ ، وإذا كان علم اجتماع الكوارث The Sociology Of Disaster يصنف الكوارث إلى ثلاثة أنواع ؛ كوارث طبيعية ، وكوارث تكنولوجية ، وكوارث متعمدة ، فإن هذه الكارثة تدخل ضمن الكوارث المتعمدة، شأنها شأن الإرهاب .

٤- أشارت الدراسة إلى مدى تعمد مالك العبارة عدم الإبلاغ عن غرق العبارة السلام ٩٨ ، بالرغم من علمه بتطورات الموقف أولاً بأول، لإيمانه بأن تكاليف إنقاذ العبارة بمن فيها من آلاف الركاب، يفوق بكثير تكاليف غرق العبارة ، حسبما أشار إلى ذلك قبطان العبارة سانت كاترين ، مما أدى إلى التأخر في عمليات تقديم المساعدات في الأزمة ، وعمليات البحث والإنقاذ ، وتفاقم الخسائر في الأرواح . (أحمد بهاء الدين شعبان ، ٢٠١١ ، ١٦٥ - ١٦٦) .

٥- أشارت الدراسة إلى أن كارثة العبارة السلام ٩٨ تعد تجسيداً حقيقيًا لجرائم ذوي الياقات البيضاء ، وجرائم الخاصة ، وجرائم الشركات ، والجرائم الدولية حيث تبين من الدراسة : (حنان سالم ، ٢٠٠٣ ، وأحمد نور ، ٢٠٠١) .

أ- أن أصحاب شركة السلام للنقل البحري يتمتعون بمكانة اقتصادية واجتماعية وسياسية عليا ، بما يمكنهم من ارتكاب جرائمهم مختبئين وراء مراكزهم ، كما أن هذه الجرائم منظمة ، ويصعب كشفها لأنها جرائم خفية، ومستترة ومعقدة ، وتتم في إطار من الأنشطة المشروعة .

ب- أن هذه الكارثة إفراز طبيعي لمناخ فاسد منحرف ، حيث كشفت الدراسة عن مدى تواطؤ الصفوة السياسية والتشريعية والقضائية مع الجهات المسئولة عن وقوع هذه الكارثة، حيث يبدو دور السلطة التي تحكم بنظم استبدادية، في جعل الفساد أمراً مشروعاً، حيث تقره قوانين الدولة لفئة معينة من رجال السلطة والأعمال ، كما تجعله أمراً محجوباً، حيث لا يحق لأي شخص أو جهة كشفه ، وإلا تعرض للإدانة بالتزوير الكاذب ، كما يتمتع رجال السياسة بحصانة عضويتهم البرلمانية التي تحرضهم على ارتكاب الجرائم الخطيرة دون محاسبة ، بل وتمكنهم من الدخول في علاقات متشابكة مع

رجال الأعمال، التي تجعل من يملك المال يشتري القوة ،بـل ويـستخدم رجـال الأمـن والسياسة والقضاء في تسهيل تصرفاتهم غير المشروعة .

ج- أشارت الدراسة إلى مَدَى تدخل السلطة لحماية الجهات المسئولة عـن وقـوع هـذه الكارثة ، حيث إنه لم يتم رفع الحصانة البرلمانية عن رئيس مجلس إدارة شركة الـسلام للنقل البحري، إلا بعد تهريبه بممتلكاته وثرواته إلى لندن ، لعدم وجـود اتفاقيـة لتبـادل المجرمين بين مصر وانجلترا ، فهو يعيش في لندن بعيداً عن المساءلة القانونية .

د- أن تبرئة المتهمين في أول حكم في قضية كارثة العبارة السلام ٩٨ ، دليل قاطع على مدى قدرة أصحاب شركة السلام للنقل البحري على التأثير في مسار التـشريع والإفـلات من العقاب ، بما يشير إلى أن هناك تواطؤاً بينهم وبين القائمين على نظام العدالـة فـي مصر، نظراً لانتماءاتهم الطبقية المشتركة ، بل ومصالحهم المشتركة ، وهذا دليل علـى أن نظم العدالة الجنائية في مصر تتجاهل الجرائم الخطيرة التـي يرتكبهـا ذوو الياقـات البيضاء، وتركز فقط على الجرائم التافهة التي يرتكبها الفقراء ، فوضع المجرم الطبقـي يؤثر في كيفية التعامل معه . هذا بالإضافة إلى ارتباط أصحاب هـذه الـشركة بالـصفوة السياسية الحاكمة، من خلال شبكة معقدة من علاقات الـصداقة والقرابـة والمـصاهرة، بالإضافة إلى شبكة المصالح المباشرة وغير المباشرة ، ولذلك تسبغ الـصفوة الحاكمـة الحماية على أصحاب هذه الشركة، عندما يخرقون القانون ، كما أنهـا توجـه القـوانين والسياسات الاقتصادية لصالح أصحاب الشركة، وتمنحهم العديد من الامتيازات، لتـسهيل ممارسة جرائمهم .

هـ- أشارت الدراسة إلى أن هذه الكارثة كشفت عن أن الجرائم التي ارتكبهـا أصـحاب شركـــة السلام للنقل البحري ترتكـــب في ظـــل مـــا يطلـــق عليـــه جـــرائم الشركات Corporate crimes، والتي ترتكب في إطار رسمي وشرعي، عـن طريـق الحكومات التي تقوم بتسهيل هذه الجرائم، والتواطؤ معها ،وتسهيل أعمالهـا، وإصـدار قوانين لا تجرم المخالفات التي ترتكبها هذه الشركة، نظير ما تقوم به من دفـع مرتبـات ورشاوى، للتستر على هذه الجرائم بشكل أصبح فيه الفساد بالقـانون ولـيس بمخالفـة القانون .

و- أشارت الدراسة إلى أن هذه الكارثة كشفت عن أن الجرائم التـي ارتكبهـا أصـحاب شركة السلام للنقل البحري، ترتكب في ظل ما يطلق عليـه جـرائم الـشركات المتعـددة الجنسيات أو الجرائم الدولية ، حيث يشير تقرير لجنة تقصي الحقائق عن الكارثة، إلى أن العبارة السلام ٩٨ ملك لشركة غير مصرية حيث تحمل علم بنما ، ولكنها تـدار بمعرفـة وكيل مصري ، وأن العبارة غرقت في مياه دولية، بما يشير إلى أن هذه الكارثـة إفـراز طبيعي لانحراف الدولة وفسادها ، وأن الجرائم التي ارتكبتها شركة السلام للنقل البحري، هي جرائم منظمة ارتكبت عبر أشكال مؤسسية، أو في ضوء ما يطلق عليـه الـشركات

المتعددة الجنسيات، حيث يتم من خلالها خرق القوانين وسهولة إخفاء المسئولية وزيادة الفرصة لتبريرات تلك الجرائم ، ويتدخل أطراف كثيرون عبر مستويات تنظيمية مختلفة ، واستناداً إلى قوى محلية وخارجية ، وأطلق عليها جرائم ذوي الياقات البيضاء الدولية ، حيث يتم من خلالها ممارسة الجريمة على نطاق دولي ، ولذلك تظهر جرائم الاحتكارات وانتهاك النظم الضريبية واستغلال العمال واستنزاف الموارد الطبيعية وانتهاك حقوق الإنسان . فالعبارة تحمل العلم البنمي بما يشير إلى دور القوى الخارجية والدول الرأسمالية الكبرى في استغلالها للقوى المحلية الداخلية في المجتمعات النامية في الفساد والاستغلال، حيث بيع العبارات المتهالكة، والتي انتهى عمرها الافتراضي والحصول على شهادات تثبت صلاحيتها للملاحة البحرية ، بما يشير إلى دور دول المركز في خلق أزمات داخل المجتمع المصري ، حيث إن التحول من المحلية إلى العالمية يؤدي إلى تنامي الجريمة المنظمة وخلق ما يسمى "مافيا الكوارث" في الدول النامية ، كما أن الصعود غير المتوازن للطبقات الدنيا التي تبنت قيم الفهلوة والدردحة والغش والخداع والمحسوبية والواسطة ، فمثل هذه القيم يأبى أبناء الطبقة الوسطى تبنيها ، ولكن سرعان ما تجد تلك القيم الباب مفتوحاً أمام أبناء الطبقة الدنيا، حيث يستدمجون هذه القيم وتكون بالنسبة لهم بمنزلة جواز السفر إلى عالم الشهرة والمال ، فالاجتهاد بالنسبة لهم لا يضيف قيماً مادية . وربما يكون التحول القيمي عند بعض شرائح المجتمع نتاجاً طبيعياً لسياسات الانفتاح الاقتصادي ، حيث تزايد أعداد الانتهازيين والراغبين في الكسب السريع دون مبالاة بأي قيمة من القيم الأخلاقية أو الاجتماعية أو الدينية أو القانونية، مما أدي إلي ضعف انتمائهم للمجتمع المصري، وسَهّل الطريق إلي اللجوء للممارسات الاقتصادية الفاسدة لتحقيق مطامع ذاتية، دون أدني اعتبار للنتائج الخطيرة التي تترتب علي هذه الممارسات المنحرفة ، والتمزق الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمكن أن يحل بالبناء الاجتماعي ، وهذا فضلاً عن التصدي لمثل هذه الممارسات . ودور الإعلام المزيف والمضلل في الترويج لعمليات الإصلاح والانتقال إلي اقتصاد السوق، علي اعتبار أنه البداية للبناء والتنمية ، إلا أنه في واقع الأمر انهيار للبناء والتنمية وتطبيق للرأسمالية المتوحشة، التي حمل لواءها رجال الأعمال ومنحتهم – باعتبارهم من ذوي الياقات البيضاء – كافة الأساليب لإضافة المزيد من الأرباح والغنائم إلي ثرواتهم وأملاكهم، بدعوي مزيد من الاستثمار والتوظيف المالي ، حيث تم تقنين عمليات النهب المنظم لثروات مصر بالملايين، وتسهيل تحويلها إلي الخارج تحت حماية ترسانة من القوانين والتشريعات المنحرفة ، وبمشاركة الأجهزة الرسمية المسئولة، في ظل نظام فاسد منحرف من الخصخصة وبيع شركات القطاع العام، التي كانت تشكل، بالرغم من كل سلبيتها، حصن الأمان للاقتصاد المصري ، وتعديل التشريعات واللوائح والقواعد التي تمكن رجال الأعمال والنخبة السياسية من ممارسة اللصوصية والنهب والسرقة المنظمة،

بأعلى درجات الأمان والثقة، بما أدي إلي عقم إجراءات كافة الأجهزة الرقابية . كمـا أن تعدد الجهات المسئولة عن هذه الكارثة أمر يسهل عملية التنصل من المسئولية .

ثانياً : بالنسبة لعملية التناول القانوني والقضائي لهذه الكارثة :

كشفت تلك العملية عن مدي تجذر الفساد في مصر ، وانهيـار سـلطة الدولـة لغيـاب القانون، وإصدار قوانين لخدمة فئات معينة علي حساب الصالح العام ، والتنفيذ الانتقائي للقانون ، وتعمد إطالة إجراءات المحاكمة ، حيث تحول الملف القضائي إلي ملف سياسي، كما أن تحالف المال الفاسد مع السلطة الفاسدة أدي إلي قتل الآلاف من المصريين، ومنح البراءة للمجرمين ، بما أدي ذلك إلي التستر علي العديد من الكوارث البشعة، ومنها علي سبيل المثال ما يلي (أحمد بهاء الدين شعبان ، ٢٠١١ ، ١٥٨- ١٦١) :

- كارثة العبارة سالم إكسبريس ١٩٩١ م ، والتي راح ضحيتها أكثر من ألف مواطن .
- كارثة زلزال أكتوبر ١٩٩٢ م ، والتي راح ضحيتها ٥٤٥ مواطناً، وإصـابة ٦٥١٢ مواطناً وتشريد أكثر من ٥٠,٠٠٠ مواطن .
- كارثة احتراق قطار الصعيد رقم ٨٢٢ عام ٢٠٠٢ م ، والذي أدي إلي تفحم أكثر من ألف مواطن مصري ، تفحمت جثثهم بشكل مأساوي ، وتم تبرئة كبـار المـسئولين بهيئة السكك الحديدية ، ووُجهت المسئولية إلي بعض صغار العاملين بالهيئة .
- كارثة احتراق قصر ثقافة بني سويف عام ٢٠٠٥، والتي راح ضـحيتها ٥٢ مواطنـاً وإصابة ٢٥ مواطناً ، وتم تبرئة قيادات وزارة الثقافة والمسئولين الكبار ، بعد أن كانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكما بالحبس المشدد لمـدة عـشر سـنوات وغرامـة ١٠٠٠٠ جنية علي ثمانية متهمين، حملتهم مـسئولية الإهمـال الجـسيم والإخـلال بواجبات وظيفتهم .
- كارثة انهيار صخرة الدويقة وقتل العديد من المواطنين وتشريد الآلاف منهم.
- كارثة إنتاج وتوزيع أكياس الدم الملوثة، عن طريق شـركة هايـدلينا للمـستلزمات الطبية، والتي أدت إلي إصابة الآلاف من المصريين بفيروس " سي " والتهاب الكبـد الوبائي ، كما تم قتل المستشار محمد عزت العشماوي، الذي أمر بحبس المتهم هاني سرور عضو الحزب الوطني، وصاحب الشركة، وكذلك حَبْس عدد مـن المـسئولين بالشركة في ظروف مريبة ، لتحال القضية إلي قاض آخر ، سرعان ما حكم ببـراءة جميع المتهمين، في حُكم أحدَثَ دويًا هائلاً في أركـان الـبلاد، لتأكـد الجميـع مـن المسئولية الجنائية للمتهم.
- كوارث الثورة المضادة بدءاً من موقعة الجمل، مرورا بحرق المجمع العلمي ، وصولا إلى مذبحة بورسعيد وقضية التمويل الأجنبي، ومازالت أجهزة العدالة الجنائية تبحث عن كبش فداء لهذه الكوارث السابقة واللاحقة .

- ويشير التناول القانوني والقضائي لكارثة العبارة السلام ٩٨، إلى العديد من الأمـور، منها ما يلي :

١- أن عدم الأخذ بما جاء بتقرير لجنه تقصى الحقائق، على الرغم مما يحويـه التقريـر من حالات الفساد التى تنتهي دون تحديد المسئول عنها ، لتعدد الجهات المـسئولة بمـا يؤدى الى سهولة التنصل من المسئولية ، وأن مثل هذه التقارير ما هي إلا وسيلة لجـذب الانتباه الجماهيري والحصول علي تأييدهم .

٢- أن قيام النيابة العامة بإسقاط الاتهامات الخطيرة المتعلقة بمـدى سـلامة العبـارة ، وإجراءات تسييرها ، وحمولتها الزائدة ، والشهادات المحلية والعالمية المزورة، وغيرها من الاتهامات الخطيرة ، وتستيف الأوراق أمام القاضي والإبقاء على تهمة واحدة- دليـلٌ قاطع على انهيار هيبة القانون ، وتواطؤ رجال القضاء مع رجال الأعمـال ، بمـا جعـل العديد من رجال الأعمال لا يبالون بالقانون؛ لأن لديهم المال والسلطة التي تحميهم منه ، بل وإيمان بعض الناس بأنه مَهْمَاً ارتكبوا من جرائم خطيرة، فإنهم لـن يتعرضـوا لأيـة عقوبات . (Hester & Eglin , 1992 , 129) .

٣- دور الدولة في استخدام التشريعات والهيئات القضائية لحماية أصحاب النفـوذ مـن ناحية ، وكبح الفقراء من ناحية أخرى ، وتقنين القهر والاستبداد والاضطهاد والاستغلال، بما أدى إلى غياب العدل الاجتماعي داخل إطار المجتمع ، وأن إحـساس الأفـراد بهـذا الغياب، يبعث في نفوسهم مشاعر متباينة من الغضب والحنق وخيبة الآمـال والتعاسـة والشقاء ، فالتواطؤ القضائي جعل من هذه الكارثة جريمة من جرائم الدولة .

٤- أن الأحكام القضائية تعتمد على نفوذ أطراف الدعوى ، فهي لا ترتبط بالمستندات التـي لا مجال للتشكيك فيها ، والمرفقة بتقرير لجنة تقصي الحقائق عـن الكارثـة ، قـدر ارتباطهـا بالنفوذ المالي والسياسي لأطراف الدعوى، بما أدى إلى اهتزاز هيبة القانون في أعين الناس، وأصبحوا لا يتوانون في كسره والتحايل عليه ، لأنهـم أصبحوا ينظرون إليه على أنه سـيف مسلط على رقابهم، قبل أن يكون وسيلة لحمايتهم (حسين محمود ، ٢٠١١) .

٥- أن هنـاك عدة أشكال للفساد الحكومي ، كما أشـارت إليهـا هوجفلـت Hoogvelt وهـي (أحمد نور ، ٢٠٠٢ ، ٦٧) :

أ) فساد على مستوى صنع القرار، وهو ذلك الفساد الذي يقع في المستوى الاجتماعي المرتفـع، والذي يقوم به السياسيون وأعضاء الأحزاب والبرلمان، بحصولهم على رشـاوى مـن رجـال الأعمال أو الصفوة الاقتصادية، حتى توجه القوانين والسياسات الاقتصادية لصالح رجال الأعمال

ب) فساد على المستوى التطبيقي، وهو ذلك الفساد الذي يقع في المستويات المتباينة ، الوظائف والناتج عن تفشي الروتين والبيروقراطية التي ينجرف فيها صغار الموظفين، مـن خلال تعاملهم اليومي مع الجمهور .

فالفساد من وجهة نظر "هوجفلت"، هو عملية من الاتجار Process of Trade ، تأخذ شكلاً نمطياً ، فالقوة تجارة من أجل الثروة ، والثروة من أجل الهيبة ، والعكـس ، فَمَـنْ يقبل الرشوة يبيع السلطة بالمال ، ومَنْ يقوم بالرشوة يشتري السلطة بالمال .

وعلى أية حال فإن للقضاء أهمية خاصة في الدول التي تحاول تثبيت الديمقراطية وحكم القضاء في نهجها السياسي ، حيث يؤدى القضاء دوراً مهماً في مقاومة الحكومة الفاسدة والحفاظ على القانون ، ففي عام ١٩٩٢ تم خلع رئيس البرازيل مـن منـصبه لفـساده ووقاحته ، وفي عام ١٩٩٧ أيدت محكمة الاستئناف في كوريـا الحكـم علـى رئيـسين سابقين بالفساد ، وفي الهند تم مقاضاة رئيس الوزراء . أما في غالبيـة الناميـة فـإن القوانين كُتبت منذ عهـود الاستعمار ، كما أن النظام القضائي ضعيف الأداء ، فضلاً عن خضوعه للنفوذ السياسي ، والقاضي الفاسد الذي يعتمد على طرف سياسـي، يمكـن أن يسهل انتشار الفساد إلى أعلى ، وحينما يكون القضاء جزءاً من النظام الفاسـد ، يعمـل الفاسدون والموسرون وهم مطمئنون لحمياتهم وواثقون، من أن دفعة مناسبة من النقود تعالج أية مشكلة قانونية تطرأ أمامهم . لذا فإن الناس يتجنبون اللجوء إلى المحـاكم ، إلا إذا استخدموا أسلوب الرشوة . ففي إندونيسيا لا تتمتع المحاكم بأية فعالية، بسبب انتشار الاعتقاد السائد بفساد القضاة وعدم كفاءتهم . كما تشير استفتاءات الرأي العام في أمريكا اللاتينية إلى انعدام الثقة في النظام القضائي ، وفي بولندا على الرغم من نزاهة واستقلال القضاء ، فإن التأخير الطويل في تناول القضايا يؤدي إلى ظهـور الفـساد بـين الكـادر المساعد الذي يتلقى الرشاوى لتسريع سير القـضية (سـوزان- روز أكرمـان،٢٠٠٣، ٢٧٠، ٢٧٣) . وفي مصر يشير عبد المجيد محمـود (النائـب العـام) فـي رسـالته للدكتوراه " المواجهة الجنائية للفساد بين اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع المصري " إلـى أن من أسباب الفساد في مصر، عدم وجود أجهـزة حكوميـة تتـولى الرقابـة وتتلقـى الشكاوى، وعدم فعالية أجهزة العدالة الجنائية كالشرطة، والنيابة والقضاء في التعامل مع ظواهر الفساد (عبد المجيد محمود ، ٢٠١١) . كما كشف تقرير المسح القـومي لآراء المواطنين حول الفساد والنظام القضائي، وجودة الخدمات الحكوميـة فـي مـصر عـام ٢٠١٠م ، عن أن ٩٢ % من المبحوثين يوافقون على أن الفساد جزء مـن حياتنـا، ولا يمكننا إنكار وجوده ، كما أن نصف المبحوثين يرون أنه لا يمكن مكافحة الفـساد ، فلقـد أصبح الفساد ممنهجاً ويمارس علناً وبتشجيع ومشاركة من الـسلطات فـي كثيـر مـن الأحيان، فلقد أصبحت التعيينات في الشرطة والقضاء والسلك الدبلوماسي، مقصورة فـي جانب كبير منها على معايير القرابة والمحسوبية والوساطة والرشاوى . ويبـدو مـن خلال الاستبيانات السابقة أن الناس لا تتفاعل بغضب ضد صفقات الفساد ، فهم يرغبـون في حصة أكبر من غنائم الفساد ، فضعف النفوذ القانوني يزيد من معدل الفساد ، ويؤدي إلى خلق ثقافة جـديـدة تظهر الفساد على أنه وسيـلة مقبولـة اجتماعيـاً للحـصول

على الحقوق الأمر الذي أدى إلى رسوخ أركان الفساد في الأجهزة الحكومية المصرية وعرقلة جهود مكافحته . (حسن محمود ، ٢٠١١) فحينما يستشري الفساد في طبقات الموظفين العليا يمكن أن يؤدي ذلك إلى تشوهات في طريقة عمل المجتمع ، حيث ينظر بقية الموظفين إلى رؤوس الأموال نظرة القناص الذي يريد أن يغتني بسرعة ثم يختفي . كما أن التغاضي عن المفسدين في بعض الأجهزة الحكومية يسهل الأمر لوُلبيًا إلى أسفل الجهاز ، حيث يشجع إقدام الموظفين على أعمال محظورة مزيداً من الناس على الانخراط في مجال الفساد أكثر وأكثر . (سوزان – روز أكرمان،٢٠٠٣ ، ٥٨ – ٦٨) .

ثالثاً : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكارثة العبارة السلام ٩٨ :

إن مشكلة تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الكارثة تعد من المشكلات المعقدة، نظراً لتعدد أبعادها وتداخلها مع بعضها البعض ، فهناك آثار مباشرة ، وهي تلك الأضرار التي تقع على أسر الضحايا بل وعلى الناجين أنفسهم ، وهناك الآثار غير المباشرة ، وهي تلك الأضرار التي وقعت على المجتمع بشكل كامل، والتي تبدو في نفقات الدولة في عمليات الإنقاذ وتقديم كافة أوجه الرعاية المادية والصحية والنفسية .

وقد حاول الباحث توضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الكارثة من خلال تحديد ما يلي :

١- حجم ضحايا هذه الكارثة، طبقاً لجنسياتهم ونوعهم .
٢- حجم الضحايا المصريين، طبقاً لمحافظتهم .
٣- حجم الضحايا في محافظة قنا، طبقاً لمجال إقامتهم .
٤- حجم إعالة الضحايا في محافظة قنا .
٥- الأشخاص الذين يتولون الرعاية والإنفاق على من كان يعولهم الضحايا في محافظة قنا .

ولقد كشفت الدراسة على ما يلي :

- أن غالبية ركاب العبارة السلام ٩٨ من الضحايا (٧١,١ %) ، وأن هذه النسبة ترتفع إلى (٧٣,٢ %) بين المصريين ، في حين تنخفض إلى (٤٧,٥ %) بين الأجانب .

أنه على الرغم من أن غالبية ركاب العبارة من الذكور (٨٧,٦ %) ، وأن الإناث يمثلون فقط (١٢,٤ %) ، فإن الإناث كن أكثر تعرضاً للموت (٩١,٢ %) مقارنة بالذكور (٦٩,٦ %) ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أجريت على كارثة تسونامي في جنوب آسيا عام ٢٠٠٦ ، حيث أشارت إلى الإناث كن أكثر ضحايا لهذه الكارثة من

الذكور ، حيث إن الآباء هناك يعلمون أبناءهم الذكور فنون السباحة المطلوبة لحياة الصيد ، في حين أن الإناث لا يتعلمن السباحة (Schaefer , 2009 , 89) .

- أن جميع محافظات مصر – فيما عدا ثلاث محافظات، هي مطروح وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية – قد عانت من آثار هذه الكارثة .
- أن جميع ركاب العبارة من محافظة البحر الأحمر، قد استطاعوا النجاة من هذه الكارثة ، ويبدو أن تراكم الكوارث في منطقة معينة يؤدي إلى خلق ثقافة الإصرار على مواجهة الكوارث (Dyer , 2002, 168) .
- أنه على الرغم من أن محافظات الوجه القبلي تمثل (٣٦,٥ %) من السكان في مصر طبقاً لتعداد ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، ٢٠٠٨م) ، فإن أكثر من نصف ركاب العبارة (٥٠,٤ %) ينتمون إلى هذه المحافظات .
- أن جميع مراكز ومدن محافظة قنا قد عانت من آثار هذه الكارثة ، وأن غالبية الضحايا من الريف بنسبة تفوق كثيراً عن نسبة تمثيلهم في المجتمع العام ، أما الضحايا من الحضر فقد كانوا بنسبة تقل إلى الضعف تقريباً عن نسبة تمثيلهم في المجتمع العام ، ويشير ذلك إلى حقيقة، مؤداها، أنه إذا كانت هناك تنمية في صعيد مصر، فإن هذه التنمية تستأثر بها المدن دون الريف ، ففي المدن يستطيع الشباب أن يجد فرص عمل بحكم مشروعات التنمية المتاحة في الحضر ، أما الريف في صعيد مصر فما زال بعيداً عن اهتمام منفذي البرامج ، فأهل الريف يعيشون دائماً، وطول تاريخهم، في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة ، حيث ما لا قوه من ظلم واستغلال واضطهاد، في ظل ما أطلق عليه هولمبرج Holimberg ثقافة الكبح Culture Repression (محمد الجوهري وعلياء شكري، ١٩٨٠، ١٩٤) كما أن الفقر ظاهرة ريفية في المقام الأول، فالفقر في الريف أكثر انتشاراً ووضوحاً عنه في المدن (حامد الهادي ، ٢٠٠٦ ، ١٨) .
- غالبية الضحايا (٩١,٤ %) تقع أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٥٤ عاماً ، ومثل هذه الفترة هي من أهم فترات النشاط الإنتاجي ، وفقدانهم لم يكن فقط خسارة مباشرة لطاقة إنتاجية مسئولة عن أسرهم ومصدر دخل وإعالة لهم ، بل أيضاً خسارة لموارد التنمية الاقتصادية في المجتمع بشكل عام ، ويتمثل ذلك في النفقات الباهظة التي تستهلكها عمليات الوقاية والمؤسسات التي تنشأ من أجل ذلك ، وهذه النفقات غير الإنتاجية كان من الممكن استثمارها في عمليات الإنتاج لتعود على المجتمع بالفائدة .
- الغالبية العظمى من الضحايا متزوجون ، كما أن هناك بعض الحالات متزوجة بأكثر من واحدة، بما أدى إلى ترمل إحدى وثمانين زوجة، وترمل زوج واحد، بفقدان زوجته ، وما يترتب على ذلك من فقدان الوحدة الأسرية وتفككها، فضلاً عما تتعرض له الأرملة في صعيد مصر من قيود لا يسمح لها المجتمع بالعمل ، مما يجعلها أكثر اعتماداً على المساعدات الحكومية أو المساعدات من الأقارب ، حيث ترتب على هذه

الكارثة زيادة حجم إعالة النساء إلى (٩٠ %) ، وأمام زيادة حجم الأسر التي تعولها النساء ، فإن الأبناء قد يحرمون من التعليم وينجرفون في العمالة ، فالنساء المعيلات لا تملكن القدرة على حماية أسرهن أو مساعدتها على الخروج من دائرة الفقر، نظراً لهشاشة أوضاعهن وضخامة المشكلات التي يواجهنها . (نادية حليم ، ٢٠٠٤ ، ١٥١ – ١٥٢) .

- تحول بعض الأشخاص الذين كان يعولهم الضحايا قبل حدوث الكارثة ، إلى أشخاص يتولون الرعاية والإنفاق على من كان يعولهم الضحايا .
- أن غالبية أسر الضحايا ليست لهم أية دخول شهرية ، فقد كانوا يعتمدون بشكل كامل على عمل العائل في الخارج، مما يزيد من حدة المأساة عمقاً .
- أن غالبية الضحايا (٨٧,٨%) لديهم أطفال ما بين طفل واحد إلى اثنى عشر طفلاً ، الأمر الذي يشير إلى عقم عمليات التوعية لبرامج تنظيم الأسرة ، كما تشير المشاهدات الواقعية إلى حرمان محافظة قنا من مثل هذه العمليات .
- أن هذه الكارثة خلفت وراءها(٢٥٨) يتيماً من عائلات الضحايا في محافظة قنا، فقدوا آباءهم في لحظة واحدة، مما يترتب عليه حرمانهم من أهم مصادر الإشباع العاطفي، وفقدان سلطة الإشراف عليهم وتوجيههم وافتقاد المثل الأعلى الذي يمثل قدوة لهم .
- أن (٦٤ %) من أبناء الضحايا بمحافظة قنا، يدرسون في مراحل التعليم المختلفة – بالإضافة إلى أن أكثر من خُمس أبناء الضحايا دون سن التعليم ، ومما لا شك فيه أن هذه الكارثة قد يترتب عليها إخفاق بعضهم في المسيرة التعليمية الخاصة بهم ، هذا فضلاً عن أن بعض أبناء الضحايا الذين تجاوزوا سن التعليم، لم يسبق لهم دخول أية مرحلة تعليمية، بما يسهم في تفشي ظاهرتي الأمية وأطفال الشوارع .

التوصيات

١) كشفت الدراسة عن أن غالبية ركاب العبارة السلام ٩٨– موضوع الكارثة كانوا من صعيد مصر، بشكل عام، وريفه، بشكل خاص ، لذا ، توصي الدراسة بضرورة اهتمام الدولة بضرورة إقامة مشروعات تنموية كبرى في ريف صعيد مصر ، ودعم المشروعات الصغيرة ، ومشروعات الأسر المنتجة، والتي يتم من خلالها تشغيل أبناء الضحايا وزوجاتهم ، حيث إن البطالة هي مقدمة التمرد والإنسان العاطل الذي لا يجد مورداً يعيش منه ومن ثَمَّ يصبح حاقداً على المجتمع ، كما أن مثل هذه المشروعات تسمح بنقل رؤوس الأموال الأمر الذي يؤدي إلى اختلاط الثقافات والعادات والتقاليد وتعديل منظومة القيم .

٢) كشفت الدراسة عن أن الملف القضائي لكارثة العبارة السلام ٩٨، تحول إلـى ملـف سياسي. لذا ، توصي الدراسة بضرورة تحقيق الآتى:

أ- الاستقلال القضائي بعيداً عن النفوذ السياسي .

ب- تعدد مصادر السلطة ، حيث إن وجود فئة واحدة تستأثر بالسلطة، يزيد مـن حدة الفساد .

٣) كشفت الدراسة عن أن الحصانة البرلمانية لمالك العبارة السلام ٩٨ ،استخدمها فـي ارتكاب أخطر جرائم استغلال النفوذ ، لذا توصي الدراسـة بأهميـة تعـديل الـنص الدستوري، الذي يتناول تلك الحصانة ويجعلها قاصرة داخل البرلمان .

٤) كشفت الدراسة عن دور النيابة العامة في تستيف وترتيب الأوراق أمـام القاضـي ، وإسقاط الاتهامات الخطيرة عن مرتكبي جرائم الفساد في مصر. لذا ، توصي الدراسة بأهمية وجود آلية لتجريم هذا الدور .

٥) كشفت الدراسة عن أن الهدف من تشكيل لجان لتقصي الحقـائق عـن العديـد مـن الكوارث، هو مجرد جذب الانتباه الجماهيري والحصول علي تأييدهم لـذا ، توصـي الدراسة بأنه لكي تثبت الدولة مصداقيتها في مكافحة جرائم الفساد، فعليها تفعيل مـا تفضي إليه لجان تقصي الحقائق من توصيات .

٦) كشفت الدراسة عن أن أصل الفساد يتمثل في ضعف القوانين وغموضها وتناقـضها وتغيرها وعدم تطبيقها. لذا ، توصي الدراسة بضرورة إصلاح القوانين، وألا يكـون المشرع مطلق اليد في إصدار قوانين تفوض لأي شـخص، حتـى إن كـان رئـيس الدولة، مخالفة الدستور؛ حتى يمكن تحاشي خلق مافيا الفساد، الذي يتم مـن خلالـه شراء القوة بالمال، واستخدام المال لشراء القوة .

٧ – أن على الدولة لكى تثبت مصداقيتها فى مكافحة الفساد أن تفعل الآتى:

أ- خلق نظام قانوني قادر على مواجهة الفساد وتحقيق العدالة .

ب – محاكمة الفاسدين المنظورين .

ج- البدء بإجراء استبيان جماهيري، لمعرفة تأثير الفساد علي الحياة اليومية للمواطنين، يمكن من خلاله تحديد الأولويات التى تعكس معاناة الجماهير .

إلا أنه لا يمكن مكافحة الفساد ، إذا كان مكافحو الفساد هم أنفسهم الفاسدون .

قائمة المراجـــــــع

أولا : المراجع العربية

١. أنور عبد العليم ، الملاحة وعلوم البحار ، عالم المعرفة ، العدد ١٣ ، الكويت ، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٩.

٢. أحمد بهاء الدين شعبان ، صراع الطبقات في مصر المعاصرة ، القاهرة ، جزيـرة الـورد ، ٢٠١١ .

٣. احمد زايد ، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المـصريين واختيـاراتهم : دراسـة لقـيم النزاهة والشفافية والفساد، القاهرة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، لجنـة الـشفافية والنزاهة،٢٠٠٩ .

٤. أحمد نور : الجرائم المعولمة ، دراسة في سوسيولوجيا الجريمة ، القـاهرة ، مركـز المحروسة للنشر ، ٢٠٠٢ .

٥. أحمد نور : الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر ، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ .

٦. ادوين سذرلاند ودونالد كيرس ، مبادئ علم الإجرام ، ترجمة محمود السباعي وحـسن المرصفاوي ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ .

٧. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، والظـروف السكنيـة ، لعام ٢٠٠٦ ، إجمالي الجمهورية ، القاهرة ، مطابع الأهـرام التجاريـة ، مايو ٢٠٠٨ .

٨. السيد عليوة ، إدارة الأزمات في المستشفيات ، القاهرة ، ايتراك للطباعـة والنـشر ، ٢٠٠١ .

٩. السيد ياسين ، الجرائم المتعلقة بسياسة الائتمان ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد٣١ ، العدد الأول ، القاهرة ، المركز القومي البحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ، ١٩٩٨ .

١٠. السيد ياسين ، القانون والتنمية في مصر ، دراسة فـي علـم الاجتمـاع القـانوني ، في:احمد الألفى وآخرون ،الإنسان في مصر، الفكر والحق والمجتمع ، تحليلات علمية مهداة إلى الأستاذ الدكتور احمد خليفة ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦.

١١. المديرية العامة للجوازات ، كشف بأسماء الركاب الـصاعدين للعبـارة الـسلام ٩٨ ، السعودية ، وزارة الداخلية ، ١٤٢٧/١/٣ هـ .

١٢. المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مطبعـة وزارة التربيـة والتعلـيم ، ٢٠٠٢ .

١٣. الهلال الأحمر المصري ، بيان بأسماء ضحايا العبـارة الـسلام ٩٨ بمحافظـة قنـا ، القاهرة ، مكتب الأمين العام ، ٢٠٠٦/٢/٢٠ .

١٤. إيڤ ميني ، الفساد في نهاية القرن : قيم التغير والأزمة والتحول ، ترجمـــة ميرفـــت عمر ، الفساد في الديموقراطيات الغربيـــة ، المجلـــة الدوليـــة للعلـــوم الاجتماعيـــة ، العدد١٤٩ ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة ، ١٩٩٦ .
١٥. جمال حواش ، التفاوض في الأزمات المواقف الكارثية ، القاهرة ، ايتراك للطباعة والنـــشر ، ٢٠٠٥ .
١٦. جمال صالح : السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر البشرية ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٢ .
١٧. حامد الهادي ، الحرفيون بين التكيف مع الفقر وصناعة رأس المال ، القاهرة ، مركـــز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .
١٨. حسين فهيم ، قصة الأنثروبولوجيا ، عالم المعرفة ، العدد ٩٨ ، الكويت ، المجلس القومي للثقافة والفنون الآداب ، ١٩٨٦.
١٩. حسين محمود حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر ، القاهرة ، مركز العقد الاجتماعى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ،٢٠١١.
٢٠. حنان سالم ، ثقافة الفساد في مصر ، دراسة مقارنة للـــدول الناميـــة ، القـــاهرة ، دار مصر المحروسة ، ٢٠٠٣ .
٢١. رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي ، الفساد بين الشفافية والمساءلة ، ليبيا ، دار الكتب الوطنية ، ٢٠٠٦ .
٢٢. سامية محمد جابر ، الآثار الاجتماعية للزلزال وعلاقتها ببنية المجتمع في بحوث ودراسات اجتماعية معاصرة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧ .
٢٣. سمير نعيم ، مقدمة لكتاب أحمد نور ، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر ، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١ .
٢٤. سهير عبد المنعم ، أبعاد مكافحة الفساد الإداري في السياسة الجنائية المصرية فـــي النـــصف الثاني من القرن العشرين ، المؤتمر السنوي الخامس ، التغيـــر الاجتمـــاعي فـــي المجتمـــع المصري خلال خمسين عاماً ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائيـــة ، ٢٠ – ٢٣ ، أبريل ٢٠٠٣ .
٢٥. سوزان – روز أكرمان ، الفساد والحكم ، الأسباب ، والعواقب والإصـــلاح ، ترجمـــة فؤاد سروجي ، عمان ، دار الأهلية ، ٢٠٠٣ .
٢٦. شركة مجموعة البلاغة للتجارة القابضة ، إحصائية الركاب الصاعدين للعبارة السلام ٩٨ ، رحلة رقم ٥ ، من ضبا إلي سفاجا ، السعودية ، تاريخ السفر٢٠٠٦/٢/٢.
٢٧. عبدالمجيد محمود ، المواجهة الجنائية للفساد بين اتفاقية الأمـــم المتحـــدة والتـــشريع المصري ، روز اليوسف ، القاهرة، العدد، ٤٣٠٨ ، فى ٢٠١١/١/١٧ .
٢٨. على عبد الرازق جلبي ، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتمـــاع ، الإســـكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠.

٢٩. على عبد الرازق ، استطلاع رأى الجمهور العام والجمهور الخاص حول ثقافة الازمات والكوارث، دراسة ميدانية بمحافظة المنيا ، مؤتمر القاهرة الدولى الثاني، "استطلاعات الراى العام فى مجتمع متغير" القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء من ٨: ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩.

٣٠. فرانك كلوز ، النهاية ، الكوارث الكونية وأثرها في مسار الكون ، ترجمة مصطفي إبراهيم فهمي ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ١٩١ ، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٤.

٣١. مجلس الشعب ، تقرير لجنة تقصي الحقائق عن كارثة العبارة السلام ٩٨ ، القاهرة، مطبعة مجلس الشعب ، ٢٠٠٦ .

٣٢. محافظة قنا ، وصف محافظة قنا بالمعلومات ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ،٢٠٠٨.

٣٣. محمد البدوي : طبيعية الدراسة السوسيولوجية للفساد ، في: السيد عبد العاطي وآخرون، مشكلات المجتمع المصري ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٨ .

٣٤. محمد الجوهري ، ملامح التغير في المجتمع المصري ، محاولة لتشخيص المشكلات ، في: محمد الجوهري وآخرون ، المشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، د.ت .

٣٥. محمد الجوهري، وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري ، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٨٠ .

٣٦. محمد الصيرفي ، إدارة الأزمات الدولية ، الإسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٨ .

٣٧. محمد شومان ، قراءات في جرائم الخاصة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادي والثلاثون ، العدد الأول ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨ .

٣٨. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ .

٣٩. محمد عاطف غيث وإسماعيل سعد ، التخطيط الاجتماعى، الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

٤٠. محمد عبد الله أبو علي ، الفساد والرشوة في المجتمعات النامية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد السابع عشر ، العدد الثالث ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، نوفمبر ، ١٩٧٤ .

٤١. محمد عبده محجوب و أميرة الإمام ، نصوص ومفهومات سوسيوأنثروبولوجية ، الإسكندرية ، دار المعرف الجامعية ، ٢٠٠٨ .

٤٢. محمد نور فرحات ، بعض مشكلات الوعي القانوني ، تحليل للواقع المعاصر مـــن وجهـــة نظر التاريخ الاجتماعي المقارن، في: احمد الألفى وآخرون ، الإنسان فـــي مـــصر، الفكـــر والحق والمجتمع ، تحليلات علمية مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد خليفـــة ، القـــاهرة دار المعارف، ١٩٨٦.

٤٣. معهد التخطيط القومي ،تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحـــدة ، ٢٠٠٨ .

٤٤. ميخائيل جونستون ، البحث عن تعريفات : حيوية السياسة وقضية الفـــساد ، ترجمـــة محمد البهنسي ، الفساد في الديموقراطيات الغربية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٤٩ ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٤٥. نادية حليم ، النساء المعيلات في العشوائيات ، دراسة على سكان العـــشش بالقـــاهرة، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤.

٤٦. هناء الجوهري ، ثقافة التحايل ، دراسة ميدانية لنمـــاذج مـــن التجمعـــات العـــشوائية بالقاهرة الكبرى ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٤٧. وزارة التضامن الاجتماعي ، كشف يوضح بيانات المفقودين المصريين في حادث غرق العبارة السلام ٩٨ ، القاهرة ، الإدارة العامة للضمان الاجتماعي والإغاثة، ٢٠٠٦ .

٤٨. وزارة التضامن الاجتماعي ، كشف يوضح عدد الناجين وعدد المتوفين والمفقـــودين، والمبالغ المنصرفة في حادث غرق العبارة الـــسلام ٩٨ ، القـــاهرة، مكتـــب الـــوزير، ٢٠٠٦ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1- Aptekar , Lewis A.,(1994) Environmental Disaster in Global Perspective , N.Y. , G.K. Hall//Macmillian .

2- Cavadina , M & Dignan , J. (1997) The Renal system , An Introduction , Second Edition , Sage Publication.

3- Christopher L. Dyer (2002) Punctuated Entropy as culture Introduced Change : The Case of The Exxon Valdez Oil Spill, In: Hoffman, Susanna M.,&Oliver – Smith A.,(eds), Catastrophe & Culture , The Anthropology of Disaster , U. S. A. , School of America Press .

4- Clinard Marshall. B. & Meier Robert F.,(2008), Sociology of Deviant Behavior, 30ed , U.S.A., Wadsworth cengage, 2008 .

5- Dirks, Ropert, (1993) " Stravation and famine ": Cross – Cultural Codes and Some Hypothesis Tests, Cross- Cultural Research ,N.Y,MC Graw- Hill, Feburary, Vol 27, No-2 , 28 - 69.

6- Ember, Carol R.& Ember, Melvin R., (2004) Cultural Anthropology , 11th ed , U.S.A., Prentice Hall.

7- Erickson, Kai, T., (1994) A New Species of Trouble, The Human Experiences of Modern Disaster, N.Y. http://www. Nortonand.co

8- Erikson , Kai ,T,(2007) Sociology of disaster , http://www.macionis.com/disaster.htm

9- Fitzgerald , Mike ,.MC Lennan, Gregor & Pawson, Jennie,(1981) Crime and Society, Reading In History and Theory , London , The Open University .

10- Fitzgerald , Mike. (1977) Prisoner in Revolt , London , Homondworth Penguin .

11- Green, Benny,(2005) Disaster By Design , Corruption , Construction . and Catastrophe , Brit, J. Criminol, Oxford university press , 45 , 546 – 582 .

12- Hestter, Stephten & Eglin, Peter, (1992) Sociology Of Crime , Londeon, Routledge.

13- Hoffman, Susann M., (2002) The Monster and The Mother , The Symbolism of Disaster , In: Hoffman, Susanna M.,&Oliver – Smith A.,(eds), Catastrophe & Culture , The Anthropology of Disaster , U. S. A., School of America Press.

14- Kelitgard Robert (1988) Controlling Corruption, U.S.A, The University California Press.

- Mellor, John W.,& Gavian, Sarah, (1987)" Famine : Causes, Prevention and Relief ", Science Journary 30 ,U.S.A , International Food Policy Research Institute .

16- Oliver- Smith A., & Hoffman , Susanna M., (2002) Why Anthropologists should study disaster , In: Hoffman, Susanna M.,&Oliver – Smith A.,(eds), Catastrophe & Culture , The Anthropology of Disaster , U. S. A. , School of America Press .

17- Oliver- Smith A., (2002) Theorizing Disasters , Nature , Power and culture, In : Hoffman, Susanna M.,&Oliver – Smith A.,(eds), Catastrophe & Culture , The Anthropology of Disaster , U. S. A. , School of America Press .

18- Rajan , Ravi, S., (2002) Missing , Categorical political , and Chronic Disaster : The Case of Ehopal , In: Hoffman, Susanna M.,&Oliver – Smith A.,(eds), Catastrophe & Culture , The Anthropology of Disaster , U. S. A. , School of America Press .

19- Schaefer, Richard , T (2009) A Brief Introduction, sociology , 8thed , N .Y , Mc Graw. Hill Education.

20- Torry, William. L.,(1986) Morality and Harm : Hindu Peasant Adjustments to Famine , Social Science Information ,Vol 25,No -1 , 125-160 .

ملحق الجـــــداول الإحصائية

جدول (١)
ركاب العبارة طبقاً للجنسيـــــة

الجنسية / البيان	مصـــري		أجنبـــي		الجملـــة	
	ع	%	ع	%	ع	%
الناجون	٣٤٧	٢٦,٨	٦٢	٥٢,٥	٤٠٩	٢٨,٩
الضحايا	٩٤٩	٧٣,٢	٥٦	٤٧,٥	١٠٠٥	٧١,١
الجملة	١٢٩٦	١٠٠	١١٨	١٠٠	١٤١٤	١٠٠

جدول (٢)
ركاب العبارة طبقاً للنـــــــوع

النوع / البيان	ذكور		إناث		الجملـــة	
	ع	%	ع	%	ع	%
الناجون	٣٧٦	٣٠,٤	٣٣	١٨,٨	٤٠٩	٢٨,٩
الضحايا	٦٨٢	٦٩,٦	١٤٣	٩١,٢	١٠٠٥	٧١,١
الجملة	١٢٣٨	١٠٠	١٧٦	١٠٠	١٤١٤	١٠٠

جدول (٣)
ركاب العبارة المصريين طبقاً لمحافظاتهم

البيان / المحافظة	الناجون		الضحايا		الجملـــة	
	ع	%	ع	%	ع	%
سوهاج	٩٠	٢٦,٠٠	٢٠٢	٢١,٣	٢٩٢	٢٢,٥
قنـــا	٢٥	٦,٩	٨٢	٨,٦	١٠٧	٨,٣
الدقهلية	٣٦	١٠,٤	٦٩	٧,٢	١٠٥	٨,١
القاهرة	١٣	٣,٨	٩٠	٩,٥	١٠٣	٧,٩
أسيوط	٢٥	٧,٢	٥٩	٦,٢	٨٤	٦,٥
الإسكندرية	٢٢	٦,٤	٥٦	٥,٩	٧٨	٦,
الشرقية	٢١	٦,١	٤٣	٤,٥	٦٤	٤,٩
الجيزة	١٣	٣,٨	٤٢	٤,٥	٥٥	٤,٢

البيان / المحافظة	الناجون		الضحايا		الجملة	
	ع	%	ع	%	ع	%
الغربية	١١	٣,٢	٤٢	٤,٥	٥٣	٤,١
المنوفية	١٥	٤,٣	٣٨	٤,٠٠	٥٣	٤,١
البحيرة	١٠	٢,٩	٣٧	٣,٩	٤٧	٣,٦
القليوبية	٤	١,٢	٣٤	٣,٦	٣٨	٢,٩
الفيوم	١١	٣,٢	٢٤	٢,٥	٣٥	٢,٧
كفر الشيخ	١٠	٢,٩	٢٣	٢,٤	٣٣	٢,٥
المنيا	١٠	٢,٩	٢٢	٢,٣	٣٢	٢,٥
بني سويف	٦	١,٧	٢٥	٢,٦	٣١	٢,٤
السويس	٣	٠,٩	٢٥	٢,٦	٢٨	٢,٢
البحر الأحمر	١٦	٤,٦	–	–	١٦	١,٢
أسوان	٢	٠,٦	١٠	١,١	١٢	٠,٩
دمياط	٢	٠,٦	٩	٠,٩	١١	٠,٨
الإسماعيلية	١	٠,٣	٧	٠,٧	٨	٠,٦
الأقصر	١	٠,٣	٤	٠,٤	٥	٠,٤
بور سعيد	–	–	٥	٠,٥	٥	٠,٤
الوادي الجديد	–	–	١	٠,١	١	٠,١
الجملة	٣٤٧	١٠٠	٩٤٩	١٠٠	١٢٩٦	١٠٠

جدول (٤)

ركاب العبارة المصريين طبقا لمحافظاتهم

البيان / المحافظات	ركاب العبارة المصريين		الضحايا		النسبة في المجتمع العام
	ع	%	ع	%	%
المحافظات الحضرية	٢١٤	١٦,٥	١٧٩	١٨,٩	١٨,٦
المحافظات البحرية	٤١٢	٣١,٨	١٨٩	١٩,٩	٤٣,٥
محافظة الوجه القبلي	٦٥٣	٥٠,٤	٤٧٠	٤٩,٥	٣٦,٥
محافظات الحدود	١٧	١,٣	١	٠,١	١,٤
الجملة	١٢١٦	١٠٠	٩٤٩	١٠٠	١٠٠

جدول (٥)

توزيع الضحايا في محافظة قنـــا طبقا لمحل الإقامة

محل الإقامة / المركز	ريف		حضر		الجملـــة	
	ع	%	ع	%	ع	%
أبو تشت	٢٤	٣٢,٩	٢	٢٢,٢	٢٦	٣١,٧
فرشوط	١	١,٤	–	–	١	١,٢
نجع حمادي	٨	١١	٢	٢٢,٢	١٠	١٢,٢
دشنا	٥	٦,٨	١	١١,١	٦	٧,٣
الوقف	–	–	٣	٣٣,٣	٣	٣,٧
قنا	١١	١٥,١	١	١١,١	١٢	١٤,٦
قفط	٢	٢,٧	–	–	٢	٢,٤
قوص	١١	١٥,١	–	–	١١	١٣,٤
نقادة	٨	١١	–	–	٨	٩,٨
أرمنت	٢	٢,٧	–	–	٢	٢,٤
إسنا	١	١,٤	–	–	١	١,٢
الجملة	٧٣	١٠٠	٩	١٠٠	٨٢	١٠٠

جدول (٦)

توزيع الضحايا طبقاً لفئات السن

البيـــان / فئات السن	الضحايا	
	ع	%
طفلة عمرها شهر ونصف	١	١,٢
من ٢٥ : ٣٤	٣٠	٣٦,٦
من ٣٥ : ٤٤	٢٣	٢٨
من ٤٥ : ٥٤	٢٢	٢٦,١٨
من ٥٥ فأكثر	٦	٧,٣
الجملـة	٨٢	١٠٠

جدول (٧)

توزيع الضحايا طبقاً للحالة الزواجيـــــة

البيـــان / الحالة الاجتماعية	الضحايا ع	الضحايا %
أعزب	٣	٣,٧
متزوج	٧٩	٩٦,٣
الجملـــة	٨٢	١٠٠

جدول (٨)

الأشخاص الذين كان يعولهم الضحايا قبل الكارثة*

البيـــان / الأشخاص المعالون	الضحايا ن ٨٢ ع	الضحايا ن ٨٢ %
لا يعول	١	١,٢
زوجة	٧٨	٩٥,١
أبناء	٧٥	٩١,٤
أب	٧	٨,٥
أم	٦	٧,٣
أخوة وأخوات	٥	٦,١
زوج	١	١,٢

* للمبحوث الحق في اختيار أكثر من استجابة

جدول (٩)

توزيع الضحايا طبقاً لعدد الأبناء

البيـــان / عدد الأبناء	الضحايا ع	الضحايا %
بدون أولاد	١٠	١٢,٢
أقل من ٤	٣٦	٤٣,٩
من ٤ : ٦	٢٨	٣٤,١
من ٧ فأكثر	٨	٩,٨
الجملـــة	٨٢	١٠٠

جدول (١٠)

توزيع أبناء الضحايا طبقاً للمراحل التعليمية

البيان / المرحلة التعليمية	الأبناء	
	ع	%
دون سن التعليم	٥٧	٢٢,١
المرحلة الابتدائية	٨١	٣١,٤
المرحلة الإعدادية	٣٦	١٤
المرحلة الثانوية	٣٨	١٤,٧
المرحلة الجامعية	١٠	٣,٩
حاصل على شهادة متوسطة	٢٢	٨,٥
حاصل على شهادة جامعية	٥	١,٩
أبناء لم يدخلوا التعليم	٧	٢,٧
أبناء ذوي احتياجات خاصة	٢	٠,٨
الجملة	٢٥٨	١٠٠

جدول (١١)

وصف المسكن

البيان / وصف المسكن	الضحايا	
	ع	%
منزل ريفي مبني بالطوب اللبن	٥	٦,٢
منزل ريفي مبني بالطوب الأحمر	١٠	١٢,٣
حجرة أو حجرتين داخل منزل	٥٧	٧٠,٤
شقة بالإيجار	٩	١١,١
الجملة	٨١	١٠٠

جدول (١٢)

توزيع العينة طبقاً للدخل الشهري لأسر الضحايا

البيـــان / الدخل الشهري	أسر الضحايا	
	ع	%
ليس لهم دخل	٦٤	٧٩,٠٠
أقل من ٢٠٠ جنيه	١٤	١٧,٣٦
أقل من ٣٠٠ جنيه	٢	٢,٥
من ٣٠٠ فأكثر	١	١,٢
الجملـــة	٨١	١٠٠

جدول (١٣)

مصادر الدخل الشهري لأسر الضحايا

البيـــان / مصادر الدخل	أسر الضحايا ن ٨١	
	ع	%
عمل العائل في الخارج	٨١	١٠٠
عمل حرفي	٣	٣,٧
معاش تأميني	١٢	١٤,٦
معاش مبكر	٢	٢,٤
عمل حكومي	٤	٤,٨

جدول (١٤)
الأشخاص الذين يتولون الرعاية على
من كان يعولهم الضحايا

البيـــان / الأشخاص	الضحايا	
	ع	%
الزوجة	٧٣	٩٠,١
الزوج	١	١,٢
الأب	٥	٦,٢
الأم	١	١,٢
الابن	١	١,٢
الجملـــة	٨١	١٠٠

جدول (١٥)
احتياجات أسر الضحايا*

البيـــان / الاحتياجات	أسر الضحايا ن ٨١	
	ع	%
مشروع لتربية المواشي	٥٦	٦٩,١
الحصول على مهنة حكومية	٨	٩,٩
شراء سيارة أجرة	٣	٣,٧
إقامة مشروع سوبر ماركت	٥	٦,٢
شراء ماكينة تصوير مستندات	٢	٢,٥
شراء شهادات استثمار ذات عائد شهري	٦	٧,٤
تعفف إحدى الأسر عن الحصول على أية مساعدة رغم حاجتها الماسة	١	١,٢

*للمبحوث الحق في اختيار أكثر من استجابة